(الفصل الخامس: في أشياء مفردة)

وهي خمسة أبواب:

(باب المعرفة والنكرة)

المعرفة خمسة:

الأول: المضمر نحو: أنت، و (الكاف) في : غلامك.

والثاني: العلم نحو: زيد وعمرو، وكل اسم وضع في أول أحواله لشيء بعينه لا يقع على كل ما يشبهه فهو علم، ألا ترى أن (زيدًا) وضع أول ما وضع للرجل المعين ثم ليس كل من يكون مثل (زيد) يسمى زيدًا.

والثالث: ما فيه الألف واللام نحو: الرجل، والفرس، والتعريف بـ (اللام) يكون للعهد كقولك: فعل الرجل كذا، تريد واحدا بعينه قد عهده المخاطب وعرفه بأمر، وللجنس كقولك: الرجل خير من المرأة.

والرابع: المبهم وهو نوعان:

أحدهما: أسماء الإشارة نحو: هذا وهؤلاء، وكذا كل اسم إشارة.

والثاني: الموصولات وهو: الذي، و (ما) و (من) إذا كانا بمعنى (الذي)، والألف واللام بمعنى (الذي) نحو: الضارب، والقائم بمعنى: الذي ضرب زيدا، والذي قام، و(أيهم) بمعنى (الذي) كقوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم:٦٩].

والخامس من المعرفة: المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: غلام زيد، وغلامك، وكل مضاف إلى معرفة معرفة.

وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة).

الشرح: المعرفة: ما دل على شيء بعينه، وهو كما ذكر في المتن خمسة، وأعرفها المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم الذي دخل فيه حرف التعريف، وأما المضاف فيعتبر تعريفه بحسب المضاف إليه.

وأما المضمرات فأعرفها ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

وأما العلم فهو ما ذكر في المتن.

وينقسم أخرى إلى: اسم كزيد، وإلى كنية كأبي فلان وأم فلان، وإلى لقب كإسرائيل وآزر.

وينقسم قسمة أخرى إلى: مفرد نحو زيد، وإلى مركب وهو على ثلاثة أنواع: مركب من المضاف والمضاف إليه نحو: عبد مناف وعبد المطلب وأبي سفيان، وأبي حنيفة، وذي القرنين، وذي النون، ومركب من اسمين جعلا اسما واحدا كحضرموت، وبعلبك، ومركب من فعل وفاعل كـ (بَرَقَ نحرُه).

وينقسم قسمة أخرى إلى: منقول: نحو بدر بن عمار، وفضل بن عباس، وصالح، وعاد، وإلى مرتجل: كعمران، ومدين.

والأمثلة التي توزن بها أعلام نحو: سكران ووزنه (فعلان)، وطلحة ووزنه (فعلة)، وتمرة بوزن (فعلة).

ويجوز دخول لام التعريف في العلم الذي كان صفة في الأصل أو مصدرًا نحو: العباس، والحسن، والفضل، والعلاء، وفي كل علم إذا ثني وجمع، قال الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) **البيت للأسود بن يعفر** في ديوانه ص ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٥ (خلد)، ١١/ ٣٩٦ (ضلل)، ١٤/ ١٣٣ (حجا)؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٠؛ وبلا نسبة في الاستقاق ص ٢٤٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٤٢، ٦٥٧، ١٠٣٧.

اللغة: الخالدان: خالد بن نضلة بن جحوان، وخالد بن قيس بن المضلل. عميد: رئيس.

المعنى: إذا حُمَّ قضائي ودنا هلاكي، فلست أوّل الهالكين، فقد هلك قبلي الخالدان السيدان العظيمان.

الإعراب: "وقبلي": الواو: بحسب ما قبلها، و"قبلي": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، متعلق بـ "مات". والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرَّ بالإضافة. "مات": فعل ماضٍ مبني على الفتح. "الخالدان": فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. "كلاهما": توكيد مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و"هما": ضمير متصل مبني في محلّ جرَّ بالإضافة. "عميد": بدل من "الخالدان"، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. "بني": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق

وَقَبْلِــي مَــاتَ الخَالِــدَانِ كِلاهُمَــا عَمِيــدُ بَنِــي جَحْــوَانَ وابْــنُ المُضَــلِّلِ

عني خالد بن نضلة، وخالد بن قيس المضلَّل.

والأغلب في جميع الأعلام أن يجمع المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء.

وأما ما فه الألف واللام من المعارف فذكر في أحكام حرف التعريف في علامات الاسم.

وأما المبهم فهو: أسماء الإشارات، وأسماء الموصولات.

فالقسم الأول نحو: (ذا) للمذكر، و (تا) للمؤنث، ويزاد (ها) للتنبيه في أوائلها نحو: هذا، وهاتا، وللمثنى فيها: ذان، وتان، وهذان، ويشدد (النون) نحو: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[القصص:٣٢]، و (أولاء) بالمد والقصر لجمع المذكر والمؤنث مستويا في ذلك اولو العقل وغيرهم، قال[1]: [الكامل]

=

بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. "جحوان": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع الصرف."وابن ": الواو: حرف عطف، و"ابن": معطوف على "عميد" مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. "المضلل": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وجملة "مات الخالدان": بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: "الخالدان" حيث عرّف العلم المثنى بـ "أَل".

(١) **البيت لجرير في ديوانه** ص ٩٩٠ (وفيه "الأقوام" مكان "الأيام")؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولي)؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني١/ ٦٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٢؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: ذمَّ: ضد مدح. اللوى: اسم موضع.

المعنى: لا تمدح منزلة بعد منزلة اللوى، ولا عيشًا بعد عيش تلك الأيام التي انقضت في ذلك المكان، أي: لا منازل ترضيه ولا عيش يحلو له إلَّا في منزلة اللوى ومع أهلها.

الإعراب: "ذمَّ": فعل أمر مبني على السكون، وقد حُرك بالفتح منعًا من التقاء ساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت."المنازل": مفعول به منصوب بالفتحة. "بعد": ظرف زمان منصوب متعلق بـ "ذمّ"، أو بمحذوف حال من "المنازل"، وهو مضاف. "منزلة": مضاف إليه مجرور، وهو

ذُمَّ المَنــازِلَ بَعــدَ مَنزِلَــةِ اللِــوى وَالعَــيشَ بَعــدَ أُولَئِــكَ الأيَّــامِ

وقد تلحق كاف الخطاب، ويذكر ويؤنث ويثنى ويجمع بحسب المخاطب لا بحسب المشار إليه، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم:٩]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ﴾ [الأنعام:١٠٢]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف:٣٢].

وقيل (ذا) للقريب، و (ذاك) للمتوسط، و (ذاك) للبعيد، أما (تلك) في المؤنث فبمنزلة (ذلك) في المذكر.

ومنها: (هنا) و (ثم) و (هنالك) و (هناك) كذلك و (ذاك) في اتصال حرف الخطاب بها قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ﴾ [آل عمران:٣٨]، وقال: ﴿فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة:١١٥].

وأما القسم الثاني فهو الموصولات، ومعنى الموصول: أنه لا بد في تماميته من جملة تتبعه وتوضيحه ولا بد فيها من ضمير عائد إلى الموصول، وقد يحذف نحو: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُۚ﴾ [الدخان:٤٢] وهو منوي فيها.

فالذي للمذكر، واللذان لمثناه، والذين لجمعه، والتي للمؤنث، واللتان لمثناه، واللاتي لجمعه، وكذلك اللات، واللائي، واللواتي.

وأما (ما) و (من) إذا كانا بمعنى (الذي) فقد ذكر في باب الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط.

=

مضاف. "اللوى": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذّر. "والعيش": الواو: حرف عطف، و"العيش": معطوف على "المنازل"."بعد": ظرف زمان منصوب متعلق بـ "ذمّ"، أو بمحذوف حال من "العيش"، وهو مضاف. "أولئك": اسم إشارة مبني في محل جرّ بالإضافة. "الأيام": بدل من "أولئك" مجرور.

وجملة "ذُمَّ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ "أولاء" إلى جمع غير العاقل، وهو"الأيام"، ممّا يدل على جواز ذلك. والغالب أن يستعمل للعاقل.

وأما الألف واللام بمعنى (الذي) فهما اللذان في نحو قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، و﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ﴾ [النور:٢]، وذلك لأن (الفاء) إنما تدخل في خبر الاسم الموصول المتضمن لمعنى الشرط، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد:١٨] بدلالة أن الفعل عطف عليه وهو: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾ [الحديد:١٨]، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم وتقديره: إن الذين تصدقوا وأقرضوا؛ لأن اسم الفاعل يكون في معنى الفعل إذا كان (الألف و (اللام) فيه بمعنى (الذي)، ولذلك يجوز فيه أن تعمل فيه في الماضي فتقول: جاءني الضارب عمرا أمس.

وقيل: كان الأصل (الذي) فحذف (الياء) فبقي (اللذ) ثم حذف (الذال) فبقي الألف واللام، ولذلك قيل: إنها بمعنى (الذي).

وأما (أيهم) فهو اسم مبني على الضم عند البصريين إذا حذف (هو) من الكلام كان مشابها للحرف لاحتياجه إلى شيء آخر في تمامية الاسمية، وهذا هو الحكم في جميع الموصولات في كونها مبنية، ومثاله ما ذكره الشيخ: (تقول: مررت بأيهم أفضل) ورأيت أيهم أفضل.

وإذا أثبتوا لفظة (هو) أعربوا وقالوا: مررت بأيهم هو أفضل، ورأيت أيهم هو أفضل، وعند الكوفيين معرب في كل حال. وقرأ معاذ بن مسلم وبشر والأعمش وأبو بكر ﴿أَيُّهُمْ﴾[آل عمران:٤٤] بالنصب، وأحكامه مذكورة في التي تتضمن معنى الشرط.

وأما المضاف إلى واحدة من هذه الأربعة إضافة حقيقة فإنه يصير معرفة.

وأما النكرة فهو: كل اسم يقع على واحد من الجنس لا بعينه، هذا هو الذي أشار إليه الشيخ حدا للنكرة، والأحسن في تحديدها أن يقال: النكرة كل اسم عري عن المعاني التعريف؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء التنكير لعمومها، ويطرأ عليه التعريف بعد لكي يتميز من أمثاله وأشكاله، فثبت أنه إذا عري عن المعاني المقتضية للتعريف كان نكرة، وفي هذا الحد يدخل المثنى والمجموع والصفات، وكذلك كل ما صار نكرة من الأعلام، فتأمل تعرفه.

فإن قيل: أليس في تعداد المبهم في المعارف تناقض؟

قيل: لا؛ لأن معنى الإبهام فيها أنها لا تختص بمسمى دون غيره بل تصلح لكل مشار إليه، ولكل من جعل الموصول اسما له بإيراد الجملة المعلومة صلة له صار معرفة بمنزلة أن تضع اليد عليه، فهذا معنى التعريف فيها، فأين التناقض؟

(باب التوابع)

وهي خمسة: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف.

فالتأكيد كقولك: (جاءني زيد نفسه، والقوم كلهم، والرجلان كلاهما، والقوم أجمعون وأكتعون. فكل تأكيد تابع للمؤكد في إعرابه، ولا تؤكد النكرة فلا يقال: جاءني رجلان كلاهما).

الـشـرح:

(التأكيد)

معنى التابع: أنه يستحق الإعراب تبعًا لغيره.

فائدة التأكيد: تقرير معنى الشيء وإزاحة الاحتمال والشبهة عن قلب السامع لكي يعرف أن الأمر ليس بخلاف ما ذكره، وهو على ضربين: صريح، وغير صريح.

فالصريح يجوز في الاسم، والفعل، والحرف والجملة، نحو قولك: جاءني زيد زيد، وقال الله: ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢١-٢٢].

وفي الفعل نحو: رأيت رأيت زيدًا، وفي الحرف نحو قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾ [الشرح:٥-٦].

وتقول في المضمرات: أنت أنت الضارب.

وأما التأكيد بغير الصريح فمثاله في المتن، وأعم كلمات التأكيد: الكل، والنفس، والعين، وأجمعون، وأكتعون، وأبضعون بالصاد والضاد معجمة وغير معجمة، وترتيب إيرادها أن تقول: جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، على هذا التقدير.

أما (الكل) فيستعمل ابتداء كما يستعمل تأكيدًا، ويضاف إلى جمع ومفرد، ويجيء غير مضاف، ويبدل التنوين من المضاف إليه، ويجوز اعتبار اللفظ مفردًا واعتبار المعنى جمعا، ويكون حكمه في التذكير والتأنيث حكم ما أضيف إليه.

فمثال استعماله ابتداء قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم:٩٥].

وقال: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧].

وقال: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء:١٣].

وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥].

وقال: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران:٣٠].

ف (آتيه) في الآية الأولى اسم فاعل مفرد من: أتى - يأتي، و (آتوه) في الآية الثانية اسم فاعل منه مجموع، و (النون) تحذف للإضافة، والتنوين في (كل) بدل من المضاف إليه تقديره: وكلهم آتوه يوم القيامة.

والتأنيث في (ذائقة) و (تجد) لكونه مضافا إلى النفس، وهي مؤنثة.

و (كلا) في تأكيد اثنين كـ (كل) في تأكيد الجمع، وهو أبدًا يضاف إلى المثنى، وأمره في اعتبار اللفظ مفردا واعتبار المعنى مثنى كـ (كل) إذا كان مستعملا غير تأكيد؛ لأن التأكيد غير معتبرا في ذلك.

وأما (النفس) و (العين) فيستعملان مبتدأين أيضًا تقول: هذا نفس الشيء، وعين الشيء.

وأما (أجمعون) و (أكتعون) و (أبعضون) فلا تجيء إلا تأكيدًا.

فصل

ويؤكد المظهر بالمظهر كما مر، والمضمر بالمضمر منفصلين، أو يكون المؤكد متصلا نحو: ما جاءني إلا هو هو، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة:٣٥]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ﴾ [الأعراف:٢٧].

ويؤكد المضمر بالمظهر إلا أنه يشترط في المتصل المرفوع ثبوت المنفصل أو الفصل قبل التأكيد بالظاهر دون المنصوب والمجرور نحو: زيد ذهب هو نفسه، وذهبت أنت نفسك، قال الله تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١] فـ(كلهن) تأكيد للضمير المتصل في (يرضين) وجاز من غير تأكيده بالمنفصل للفصل الحاصل بينهما.

قال الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر:٩٢] فـ(أجمعين) تأكيد للضمير المنصوب، وتقول للمجرور: مررت بك نفسك.

فإن قيل: لم لا تؤكد النكرة؟

قيل: لأن معنى التأكيد ما ذكرنا من أنه لإزالة الشبهة، والنكرة شيء مجهول فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه كيف يزول عنه الشبهة بالتأكيد فيما هو مشتبه بنفسه، وقد أجازه الكوفيون فيما كان محدودا، وأنشد(١): [الرجز]

قَدْ صَرَّتِ البَكَرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

---

(١) **الرجز بلا نسبة** في أسرار العربيّة ص ٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوّتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق. "صرّت": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "البكرة": فاعل مرفوع. "يومًا": ظرف زمان منصوب متعلّق بـ"صرّ". "أجمعا": توكيد معنوي لـ "يومًا" منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة "صرّت" ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب

والشاهد فيه قوله: "يومًا أجمعا" حيث أكد النكرة المحدودة بـ "أجمعا"، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفيّة، والمدرسة البصريّة تأباه.

(الصفة)

قال رحمه الله: (والصفة على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون حلية كالطويل، والأسود، والأزرق.

والثاني: أن تكون فعلا كالقائم، والقاعد، والمضروب.

والثالث: أن تكون غريزة كالفهم، والكريم، والعاقل.

والرابع: أن تكون نسبًا، أو قرابة نحو: هاشمي، وبصري.

الخامس: الوصف بأسماء الأجناس بـ (ذو) كقولك: جاءني رجل ذو مال.

وكل صفة تتبع الموصوف في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وتذكيره، وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، تقول: جاءني رجل ظريف، والرجل الظريف، ورأيت امرأة ظريفة، والمرأة الظريفة، ومررت برجال كرام، والرجال الكرام، و (ذو) يثني ويجمع فيقال: ذو مال، وذوا مال، وذوي مال، وذوو مال، وذوي مال، وذات مال، وذواتا مال، وذواتي مال، وذوات مال، بالكسر في الجر والنصب كمسلمات).

الـشـرح: الصفة: هي الاسم الذي يفيد معنى في الذات، ويتضح بها المعرفة، ويتخصص بها النكرة، وقد تجيء للثناء والتعظيم لا للتوضيح والتخصيص كصفات الله عز اسمه: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [الحشر:٢٤]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾[الحشر:٢٣]، ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠] وقد تجيء للذم والتحقير نحو قوله: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم ١٠-١١].

وقد تجيء للتأكيد نحو قوله: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل:٥١] و ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة:١٣]، ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص:٢٣].

والصفة في أكثر الأحوال تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة نحو: رجل ضارب، ومضروب، أو كريم، أما هاشمي، وبصري، وذو مال، فالمعنى منسوب

إلى هاشم وإلى البصرة ومتمول، ولهذا تعمل عمل الفعل تقول: هذا رجل هاشمي أبوه، وبصري أخوه.

وقد يوصف بالمصدر كقولك: رجل عدل، وقد توصف النكرة بالجملة بغير وصلة، والمعرفة مع وصلة، وهي (الذي).

مثال الأول قوله تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم:٦]، وقال: ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ١٤﴾ [الليل:١٤]، وقال: ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [آل عمران:١٣٣]، ﴿وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [الصف:١٢].

ومثال الثاني:

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [الحشر:٢٢].

﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٢-٣].

﴿فَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٨﴾ [المؤمنون:٢٨].

﴿تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنۡ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّٗا ٦٣﴾ [مريم:٦٣].

فصل

وقد يوصف الشيء بما هو من سببه كقوله: ﴿بَقَرَةٌ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [البقرة:٦٩]، و ﴿فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ﴾[فاطر:١٢]، و ﴿وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا﴾[فاطر:٢٧].

وتكون الصفة أعم من الموصوف، ولذلك لا يوصف المعرف باللام بالمبهم؛ لأنه أخص من الموصوف، والصفة تتبع الموصوف في الأحكام المذكورة في المتن إلا إذا كانت الصفة فعلا لما هو من سبب الموصوف فإنه يوافقه في الإعراب، والتعريف، والتنكير دون ما سواها قال الله تعالى: ﴿أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء:٧٥].

وإنما كان ذلك؛ لأن الصفة إذا كانت للموصوف في الحقيقة كان فيها ضمير يعود إليه، فيتبع الموصوف بحسبه.

أما إذا كانت لسببه صار السبب فاعل فيعامل معاملة الفعل في اعتبار حال الفاعل في التأنيث والتذكير وغير ذلك، وإنما يتبع الموصوف مثل هذه الصفة في الإعراب، والتعريف والتنكير؛ لأن هذه الأحكام لا تتعلق بالفعل لأجل الفاعل فأجريت تبعا للموصوف اللفظي فيها دون ما يتعلق الفعل به.

وفي الصفات ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو (فعيل) بمعنى (مفعول) كقتيل، ومررت بقتيلة بني فلان، وقال الله تعالى: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس:٧٨] تشبيها لها بما هو بمعنى مفعول، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ٢٨﴾ [مريم:٢٨] واختلف في وزنه أهو فَعيل أم فعول؟

وهكذا الحكم في: فَعُول، ومِفْعَال، ومِفْعيل.

وقد يشبه (فعيل) بمعنى (فاعل) بما هو بمعنى الموضع نحو قولهم: ملحفة جديد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦].

وأما نحو: طالق، وحائض، وطامث، فعند سيبويه مؤول بإنسان وشخص وشيء، وعند الخليل على معنى النسب كـ (تامر) و (لابن) كأنه قيل: ذات طلاق، وذات حيض، وعند الكوفيين أنها صفات تختص المؤنث فلا تحتاج إلى علامة التأنيث؛ لأنها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يفرق بينهما بالعلامة، إلا أن (الضامر) و (العاشق) لزماهم؛ لأنهم قالوا: جمل ضامر، وناقة ضامر، ورجل عاشق، وامرأة عاشق، فاشتركا ـ المذكر والمؤنث ـ في الوصف، ولا يفرق بينهما بعلامة.

فصل

ولا يكون العلم والمضمر صفتين، ويكون العلم موصوفا نحو: هذا زيد الفاضل، ومررت بزيد صاحبك، وضربت زيدا هذا، فقد وصفه بالمعرف باللام، والإضافة، والمبهم.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بمثل ما يوصف به العلم والمعرف باللام يوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله، والمبهم يوصف بالمعرف باللام، وله حكم خاص وهو أنه يوصف باسم الجنس دون سائر الموصوفات قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الإسراء:٩]، وقال: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [القصص:٨٣]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ ١٣﴾ [ص:١٣]، ويا أيها الرجل، كما يوصف بالصفة نحو: رأيت هذا القائم والضارب، وقد

تقوم الصفة مقام الموصوف فينوب منابه بحيث لا يصح الجمع بينهما وبين الموصوف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾﴾ [القمر:١٣]، قال أبو الطيب:

ولكن قميصي مسرودة من حديد

وقال آخر: [الطويل]

وَلَـوْ فِـي عُيُـونِ النَّازِيَـاتِ بِـأَكْرُع

أراد بالنازيات الجراد، وقد يحذف الموصوف نحو قوله: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان:٥٤]؛ أي: بنساء حور عين، قال: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات:٤٨]، وقد يطرحونه أصلا نحو قوله تعالى: ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة:٨٣]، وقوله: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الأحزاب:٥٧].

وأما قوله: (الوصف بأسماء الأجناس بذو) فاعلم أن النحويين يسمون (ذو) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما أن (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، و(أي) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، و(الفاء) وصلة إلى الجزاء بالجمل الابتدائية.

وذاك أنك إذا أرادت أن تجعل (المال) صفة للرجل، و (السوار) صفة للمرأة، لا يمكنك بدون واسطة (ذو).

فإذا قلت: هذا رجل ذو مال، وامرأة ذات سوار، فقد حصل الوصف كما ترى، ولهذا لا يؤتي به غير مضاف؛ لأن إيراده لهذا الغرض.

وإنما يثنى، ويجمع، ويذكر، ويؤنث دون ما هو اسم الجنس الذي هو المقصود؛ لأن الوصف لا يحصل إلا بسببه، فتظهر أحكام اعتبار التبعية به دون المضاف إليه، فصار مثاله في هذا الحكم على سبيل التقريب كالحروف الجارة التي صار الفعل متعديا بواسطتها في ظهور علامات التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث في ضمير يتصل بها دون نفس اسم المفعول.

بيانه: أنك تقول: رجلٌ مذهوبٌ به، ورجلان مذهوبٌ بهما، ورجال مذهوبٌ بهم، وامرأة مذهوبٌ بها، ونسوة مذهوبٌ بهن، قال الله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧].

ولم يقل: غير المغضوبين، فكذلك ها هنا تثنى الواسطة وتجمعها دون نفس المقصود.

فإن قيل: أليس أنك تعرف الاسم المضاف إليه وتنكره بحسب الموصوف فتقول: مررت برجل ذي مال، والرجل ذي المال، دون الوصلة، فهلا أجريته تبعًا في سائر الأحكام الموصوف؟

قيل: ليس الأمر كما زعمت؛ لأن المضاف إليه يعرف ليتعرف المضاف لا لأنه صار المضاف إليه تبعًا للموصوف في التعريف فثبت أن الوصلة جعلت تبعًا للموصوف في جميع الأحكام.

(عطف البيان)

قال رحمه الله: (وعطف البيان وهو: الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فيتبين به غيره كقولك: مررت بأخيك زيد، بينت (الأخ) بزيد، وبزيد أبي عبد الله إذا كان معروفًا بالكنية، وبأبي عبد الله زيد إذا كان معروفًا بالاسم).

الـشـرح: قيل في عطف البيان: هو الاسم غير الصفة تكشف عن المراد كشف الصفة ويجري مجرى الترجمة بالمستعمل للغريب. قال الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص:٤٥]، فهذه الثلاثة عطف بيان لـ(عبادنا)، وقال: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص:٤١]، وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾ [مريم:٥٣]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٣] فملك الناس، وإله الناس عطف بيان لـ (رب الناس).

والفرق بين البدل وعطف البيان أن البدل هو المقصود والمبدل كالبساط والتمهيد له، وعطف البيان توضيح وتبيين للأول الذي هو المقصود دونه.

والفرق بينه وبين الصفة أن عطف البيان لو اكتفيت بذكره وتركت ما هو متبوع لعلم المراد بخلاف الصفة لأنك إذا قلت: جاءني الظريف، لم يعرف المقصود إلا أن تكون الصفة غالبة كـ (الجاحظ) وغيره، وكلامنا في غير الغالبة.

(البدل)

قال رحمه الله: (والبدل هو على أربعة أوجه: بدل الكل من الكل كقولك: رأيت زيدًا أخاك، وكقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة:٦-٧].

وبدل البعض من الكل كقولك: مررت بالقوم ثلثيهم، وجعلت متاعك بعضه فوق بعض.

وبدل الاشتمال نحو: سلب زيد ثوبه، ومنه بدل الفعل من فاعله تقول: أعجبني زيد ضربه، وزيد قيامه، وزيد علمه.

وبدل الغلط نحو: مررت برجل حمار، وحقه: بل حمار).

الشرح: البدل: هو الذي يقصده المتكلم، ويذكر المبدل توطئة ليفيد بالجمع بينهما زيادة تأكيد فيما يريده، ويكون المبدل في أكثر الأحوال في حكم الساقط ألا ترى لو قال الله: اهدنا صراط الذين، لكان كلامًا صحيحًا، وكذلك في بدل البعض من الكل، لو قال: ولله حج البيت على من استطاع إليه سبيلا لكان كلامًا مفيدًا حسنًا، وكذلك في بدل الاشتمال لو قلت: سلب ثوب زيد، وهذا المعنى في الغلط أظهر؛ لأن المبدل في الحقيقة ساقط فيه في المعنى.

فصل

ويجوز إبدال المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وإبدال النكرة الموصوفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾ [العلق:١٥-١٦]، وإبدال النكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ ۝٢٧﴾[فاطر:٢٧]، وإبدال المعرفة كقوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ [مريم:٦٠-٦١]، وإبدال المظهر من المظهر كما مر، وإبدال المضمر من المضمر كقولك: رأيتك إياك، وإبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب كقوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣].

ويجوز الإبدال مع تكرير العامل كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ﴾ [الأعراف:٧٥]، ﴿لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ﴾ [الزخرف:٣٣].

فإن قيل: ما معنى بدل الاشتمال؟

قيل: هو الذي يتعلق بالمبدل ولا يكون بعضا ولا كلا، والذي يعتقده بعض الناس أن معناه أن يشتمل البدل على المبدل كالثوب على زيد فخطأ، ألا ترى أن قولك: أعجبني زيد علمه بدل الاشتمال، ولا يشتمل العلم على (زيد)، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة:٢١٧] القتال لا يشتمل على الشهر.

فإن قيل ما معنى بدل الغلط؟

قيل: هو الذي أردت أن تتكلم بالبدل فسبق لسانك إلى غيره غلطا فتركته ورجعت إلى ما أردته، ولذلك لا يجوز مثل هذا في كلام فصيح نظم أو نثر خصوصًا في تنزيل رب العالمين، وحقه مع ذلك أن تدخل على البدل لفظة الإضراب إيذانا منك على رفضه وطرحه فتقول: بل حمار، هذا إذا كان الكلام حقيقة، أما إذا أريد طريقة المجاز نحو أن تريد ذم رجل فجعلت نفسك في حكم من غلط في تسميته (رجلا) فقلت: رأيت رجلا بل حمارًا كان صحيحًا وكلامًا فصيحًا قال الله تعالى: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ٦٦﴾ [النمل:٦٦].

(حروف العطف)

قال رحمه الله: (والعطف بالحروف، حروف العطف تسعة:

(الواو) للجمع كقولك: اشترك زيد وعمرو.

و (الفاء) للتعقيب والترتيب نحو: ضربت زيدًا فعمرًا.

و (ثم) للتعقيب إلا أن فيه زيادة تراخ نحو: ضربت زيدًا ثم عمرًا.

و (أو) للشك نحو: جاءني زيدًا أو عمرو، وللتخيير نحو: اضرب زيدًا ثم أو عمرًا، وللإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

و (أم) للاستفهام نحو: أزيدا ضربت أم عمرا؟.

و (لا) للنفي بعد الإثبات نحو: جاءني زيدا لا عمرو.

و (بل) للإضراب نحو: جاءني زيد بل عمرو، والإثبات للثاني نحو: ما جاءني زيد بل عمرو.

و (لكن) للاستدراك بعد النفي نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو.

و (حتى) بمعنى الغاية نحو: ضربت القوم حتى زيدًا، وينبغي أن يكون ما بعده مما يصح دخوله فيما قبله فلا يجوز: جاءني القوم حتى حمار كما يجوز: وحمار؛ لأن الحمار لا يكون من القوم.

فهذه الحروف تجعل ما بعدها تابعا لما قبلها في الرفع والنصب والجر، وهكذا حكمها في الفعل تقول: يقوم ويقعد، ولن تقوم وتقعد، ولم يقم ويقعد، فيتبع الثاني الأول في الرفع والنصب والجزم).

الـشـرح: هذه الحروف التسعة متفقة في اتباع المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، ثم هو على ضربين:

ضرب يتبع المعطوف المعطوف عليه في الحكم كما يتبعه في الإعراب وهي أربعة: الواو، والفاء، وثم، وحتى. والآخر على ضربين:

ضرب لتعليق الحكم بأحد المذكورين وهي: أو، وأم، والآخر لمخالفة المعطوف للمعطوف عليه وهي: لا، وبل، ولكن.

فصل

(الواو) **للجمع على الإطلاق**، ولا نعني بالجمع في قولنا: جاءني زيد وعمرو أنهما جاءا معًا في حالة واحدة، وإنما نعني المشاركة بينهما في المجيء سواء حصل منهما في حالة واحدة أو لم يحصل، ولا يوجب الترتيب كـ (الفاء)، والدليل على ذلك استعمالهم إياها في فعل تقتضي أكثر - في حصوله - من واحد اشترك زيد وعمرو، ولا يتصور الاشتراك من زيد وحده حتى تزعم أن عمرًا تأخر عنه، ولما كان (الفاء) للترتيب استحال استعمالها في هذه الأفعال.

دليل ثان: وهو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة:٥٨]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف:١٦١]، والقصة واحدة.

دليل ثالث، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣] ولا أشك في أن الركوع قبل السجود.

دليل رابع: وهو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [النساء:١] ولا شك في أن خلق حواء كان قبل خلق المخاطبين في (خلقكم).

دليل خامس: وهو استحالة استعماله في المسببات ـ نحو: أعطاني فشكرته، والمجازاة نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق ـ مكان (الفاء).

فصل (في معاني الواو)

وتأتي هذه (الواو) للتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[الأحزاب:٧]، ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الرحمن:٦٨].

وتكون بمعنى البدل نحو قوله تعالى: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣]، وتكون لتحديد مدح أو ذم نحو قوله(١): [المتقارب]

إلـى المَلِـكِ القَـرْمِ وابْـنِ الهُمَـامِ وَلَيْـثِ الكَتِيبَـةِ فـي المُـزْدَحَمْ

أو تكون خَلَفًا من (رُبَّ) في قوله:

وَقَـاتِمِ الأعْمَـاقِ خَـاوِي الْمُخْتَـرَقْ

وتكون بمعنى (مع) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس:٧١].

وتكون للصرف نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ويكون للحال نحو قوله: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران:١٢٢]، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣] عند بعضهم.

---

(١) هو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٦٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥١، ٥/ ١٠٧، ٦/ ٩١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٥.

وبعده:

وذا الرأي حين تغمّ الأمور ... بذات الصّليل وذات اللّجم

القرم: أصله الجمل المكرم الذي أعدّ للضراب ثم أطلقوه على الرجل العظيم، وذات الصليل، وذات اللجم: معارك الحرب التي يسمع فيها صوت السيوف، وتقاد فيها الخيول، وفي البيت الأول شاهد على تتابع الصفات لموصوف واحد.

وفي البيت الثاني «ذا» حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره «أمدح» أو أذكر، أو أعني.

وتكون زائدة نحو قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]، وكذلك في كتاب (لما) و (حتى) عند الكوفيين قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا﴾ [يوسف:١٥]، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:٧٣].

وأما قول القصاص في نحو قوله: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[التوبة:١١٢]، ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾[التحريم:٥]، ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف:٢٢] إنها (واو) الثمانية فليست بشيء، وهذا من وضعهم.

وأما (الفاء) و (ثم) و (حتى) فللترتيب إلا أن (الفاء) يوجب الترتيب مع التعقيب، و(ثم) مع التراخي، و (حتى) يقتضي أن يكون المعطوف من جملة المعطوف عليه من اعتبار التعظيم أو التحقير، والأشهر في المثال: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحاج حتى المشاة.

(أحكام الفاء)

وأما أحكام (الفاء) على الانفراد قلنا: إنها على ثلاثة أقسام:

قسم منها يكون للعطف والاتباع معا وهو الأصل فيها نحو: قام زيد فعمرو، وضربته فأوجعته.

وقسم يكون لمجرد الاتباع دون العطف وذلك نحو المسببات والمجازاة نحو: أعطاني فالله يجازيه، وإن دخلت الدار فأنت طالق.

وقسم يكون فيه زيادة نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [المدثر:٣-٥] وهذا على قول أبي عثمان، وأبي الفتح.

(معاني (ثم))

وأما (ثم) فكما يكون للتراخي في الوقت، فقد يكون للتراخي في الرتبة، ولا يجب أن يكون المذكور بعد الآخر أدون رتبة بل يجوز الأمران، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت:٣٠]، وقوله: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣﴾ [البلد:١٣]، حتى قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد:١٧]، ولا شك في أن الاستقامة على الإيمان أعلى رتبة من مجرد الإقرار، وكذلك الإيمان أسنى فضيلة من فك الرقبة.

وقال الله تعالى في استعظام الكفر بعد خلق الدلالات المفضية إلى مبادرة الاستدلال ومسارعة الإقرار: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام:١] فهي التي يقال فيها إنها للتعظيم، ومثالها إذا كان الثاني أدنى رتبة من الأول قولهم: الأمير ثم الوزير، والأستاذ ثم التلماذ، الأب ثم العم، ويقال في هذا المثال إنها لحط الأقدار.

فإن قيل: إذا كان (الفاء) للترتيب، فما معنى (الفاء) في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف٤]، وما معنى (ثم) في قوله تعالى:﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر:٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف:١١]؟.

قيل: أما (الفاء) فذكر أبو سعيد السيرافي فيه وجهين أحدهما: أن معناها: لما أهلكنا حكم بأن البأس جاءها، ومثاله في المجازاة: من يظهر منه الفعل المحكوم فهو عالما في الأول، وعاقلا في الثاني.

والثاني: أنه على مذهب الإدارة بتقدير: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، ومثاله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨].

يعني إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وإذا أردت قراءة القرآن.

قال الفراء: (إذا الشيئان يقعان في حالة واحدة عطفت أيهما شئت على الآخر كقولك: أعطيت فأحسنت، وإن شئت قلت: أحسنت فأعطيت) وكذلك المعنى في الآية؛ لأن الإهلاك ومجيء البأس وقعا معًا.

وأما (ثم) في الآيتين فالمعنى في الأولى - والله أعلم -: خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بعد التوحيد، وفي الثانية: أنه خلقنا أصلكم الذي هو آدم ثم صورناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا، كما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام:٢] ألا ترى إلى قوله تعالى للذين كانوا في زمن نبينا عليه السلام: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾ [البقرة:٥٠]، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة:٦٣]، ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ [البقرة:٥٢]، ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٥١]، ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة:٧٢]، ولم يكن من أولئك أحد منهم زمن الخطاب، وإنما أراد الله تعالى أجداد أجدادهم.

ويجوز أن يريد: أنه خلقناكم ثم صورناكم ثم أخبرناكم بأنا قلنا للملائكة اسجدوا لأبيكم آدم، فكما أن الخلق والتصوير نعم عليكم فكذلك إسجاد الملائكة لمن كان أصلا لكم نعمة عليكم.

(معاني (أو))

و (أو) يكون وقوعها في الخبر، والأمر، والاستفهام، وأما في الخبر فلإبهام أحد الشيئين أو الأشياء.

ومعناها غي الإبهام على ضربين: أحدهما أن يكون المخبر غير عارف بعين المخبر عنه نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ﴾ [البقرة:٢٥٩] كان يعرف لبثا غير معين.

والثاني: أن يكون عارفا إلا أنه يبهمه على من يخبره نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل:٧٧]، ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة:٧٤]، ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات:١٤٧]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم:٩].

وأما في الأمر فهي على ضربين: أحدهما التخيير نحو قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩].

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة:١٣٥]

فالمعنى: أن اليهود قالوا: كونوا هودا تهتدوا، وقالت النصارى: كونوا نصارى تهتدوا لا أنهم خيروا في ذلك، ومثله قولهم: اجتمع الناس فقالوا: حاربوا أو صالحوا يعني: قال بعضهم حاربوا، وقال بعضهم صالحوا.

والثاني الإباحة نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء:١١٠].

والفرق بين التخيير والإباحة أن الإباحة لا تقتضي تحريم الجمع بين الأمرين، والتخيير يقتضيه.

فإن قيل: على هذا يجب أن يكون الجمع بين الإطعام والتحرير حرامًا على المكفر إذ جعلت (أو) للتخيير؟

قيل: هذا هو القياس لو لم نعلمه بالدليل الآخر أن المالك أن يتصرف في ملكه بالوجوه المعروفة، ولهذا لو أمر من عليه الكفارة غيره بأن يطعم أو يكسو أو يحرر من ماله فلو جاوز المأمور أمرًا واحدًا كانت حرامًا عليه.

وأما الاستفهام فيذكر في الفرق بينهما وبين (أم).

فإن قيل: كيف ينبغي إعادة الضمير في المذكورين بـ (أو)؟

قيل: الواجب أن تقول: زيد أو عمرو قام، ولا يجوز: قاما؛ لأنك لم تثبت الفعل لهما معا؛ لأن المعنى: واحد منهما قام.

فإن قيل: ماذا تصنع بقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]؟

قيل: أول ما في الباب يجب أن تعلم أنه إذا كان المخبر عنه والخبر مذكورين في الكلام ثم جيء بالضمير فإنه يعود إلى المخبر عنه لا إلى الخبر؛ لأن المخبر عنه هو المقصود دون الخبر، وإذا عرفت ذلك ولا شك في أن (أو) دخلت بين الخبر والمعطوف على الخبر فوجب أن يكون الضمير عائدا إلى غيرهما وهو ما قاله الشيخ: (إن الضمير عائد إلى جنسي الفقير والغني) وعني به المعنى في ضمير اسم (كان) لدلالة المذكورين عليه.

(**معاني (أم)**)

و (أم) تأتي على وجهين: متصلة ومنقطعة. فمعنى المتصلة أن تكون مع الهمزة بمعنى (أي) قال الله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠].

ومعنى المنقطعة أن تكون بمعنى (بل) والهمزة جميعا، بيانه أنك إذا قلت: أزيد عندك أم عند عمرو؟ تريد أولا أن تستفهم عن (زيد) ثم بدا لك أن تستفهم عن (عمرو) فأعرضت عن الأول إلى الثاني، وقال أبو سعيد: (لو ذكر في موضع المنقطعة همزة الاستفهام لجاز ولم يتغير المعنى) قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس:٣٨]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون:٧٠]، ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ [الطور:٤٢] والمعنى: أيقولون؟ ويقع المنقطع في الإخبار كما يقع في الاستخبار.

فصل (الفرق بين (أو) و (أم))

والفرق بين (أو) و (أم) في قولك: أزيد عندك أو عمرو؟ وأزيد عندك أم عمرو؟ أنك في (أو) لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه، وفي (أم) تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلم بعينه فأنت تطالبه بالتعيين، والجواب الأول: لا أو نعم، وفي الثاني: زيد أو عمرو.

فصل: وإذا أردت أن تسأل عن شخصيين أو عن أمرين بلا تعيين في جنب الثالث مع التعيين فجئت فيهما بـ (أو) وفي المعين الثالث بـ (أم) فقل: الحسن أو الحسين أشرف أم ابن الحنفية؟

والجواب في هذا أن يقال: أحدهما.

(معاني (لا))

و (لا) للنفي بعد الإثبات، وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾ [فاطر:١٩-٢١].

فـ (لا) للتأكيد لا للعطف، و (الواو) للعطف فيها؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف، ولذلك لم يعد الشيخ أبو على الفارسي (أما) من حروف العطف لما دخل عليه حرف العطف، ولوقوعه قبل المعطوف عليه أيضا.

(معاني (بل))

و (بل) للإضراب وتجيء بعد الإثبات وبعد النفي، قال أبو سعيد السيرافي: (وإذا جاءت بعد موجب فمعناها في الإضراب على وجهين:

أحدهما: أن يكون إبطالا له على أنه غلط.

والثاني: أن لا يكون إبطالا له، ولكن لأنه بالذكر أولى)، وأكثر ما يقع فيه (بل) لهذا المعنى.

وإن كانت بعد جملة فإن الجملة الأولى تمت وأخذ في غيرها كأن يقال: دع هذا، وخذ هذا.

وإذا جاءت بعد منفي كانت على وجهين أيضا:

أحدهما: الإضراب عن الأول والاعتماد على الثاني تقول: ما رأيت زيدًا بل عمرًا، يعني: بل ما رأيت عمرًا.

والثاني: أن تعني: بل رأيت عمرا، وهذا هو أجود عند المبرد.

وقيل (بل) في كلام الله تعالى لتأكيد الحجة بعد الحجة.

فإن قيل: إذا كانت (بل) للعطف، والمعطوف يشارك المعطوف عليه في الإعراب فما تقول في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران:١٦٩] وقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء:٢٦]؟

قيل: هذا على حذف المبتدأ، المعنى: بل هم أحياء، بل هم عباد، وقيل من العرب من يرفع بعد (بل) و (لكن) في الأحوال كلها، فذلك على لغتهم.

(لكن)

و (لكن) للاستدراك، ولا يخلو من أن يكون لعطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة، ففي الأول لا تجيء إلا بعد النفي، وفي الثاني تجيء بعد النفي وبعد الإثبات، إلا أنه وجب أن يكون في الجملة الثانية نفي إذا كانت الأولى إثباتا؛ لأنها أبدا لترك قصة إلى خلافها تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، وجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء.

فإن قيل: إذا كان معنى قولك: (ما جاءني زيد لكن عمرو) أنه جاء عمرو، فهلا كان قولك: جاءني زيد لكن عمرو ومعناه: لم يجيء عمرو، فلا يحتاج إلى إثبات نفي كما لا يحتاج إلى إثبات الإثبات في المثال الأول؟

قيل: لأن النفي لا يكون إلا بحرف بخلاف الإثبات؛ لأنه يثبت بنفسه لا بحرف.

قال صاحب الكتاب: ((بل) و (لكن) إذا وقعا بعد النفي فهما في المعنى سواء).

فصل

ويجوز عطف الظاهر على الظاهر كما مر، والمضمر على المضمر نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبأ:٢٤]، والمضمر على الظاهر نحو: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١]، والظاهر على المضمر نحو: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ﴾ [الحديد:٢٥].

وأما إذا أردت العطف على المتصل المرفوع والمجرور فأت بالتأكيد بالمنفصل، أو الفصل في الأول حتى تعطف عليه، وأعد العامل في الثاني فقل: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ﴾ [المؤمنون:٢٨]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص:٨١].

فلما عطف حمزة (الأرحام) على الهاء في (به) من غير إعادة العامل استضعفوا قراءته، أما إذا كانت (الواو) للقسم فلا طعن عليه.

فإن قيل: لم شرطت في العطف على المتصل المرفوع إثبات المنفصل، أو الفصل وإعادة العامل في العطف على المجرور؟

قيل: لأن العطف بغير المنفصل أو الفصل كعطف الاسم على الفعل وهذا لا يجوز، وأما وجوب إعادة الجار في الثاني فلأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد في اعتبار محلهما، وفي استحالة الانفكاك بينهما، فالعطف بغير إعادة العامل كعطف على بعض الكلمة وهذا لا يجوز، ولهذا جاز لك أن تقول: مررت بك وزيدا بالنصب حملا على المحل.

وقيل: بل إنما لم يجز ذلك لأنه لا يمكنك العكس فتقول: مررت بزيد وك، بل يجب أن تقول: مررت بك وبزيد.

فصل

وكما يعطف الاسم على الاسم فكذلك يعطف الفعل على الفعل، والجملة على الجملة، فمن عطف الفعل على الفعل قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف:١٥٨]، و ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف:٩٠]، ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة:٢٩]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف:٢٣] والجملة على الجملة نحو: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾ [الشورى:٧].

فإن قيل: قد عرفنا الفائدة في عطف المفرد على المفرد وهو كونه تبعا للمعطوف عليه إعرابا، وفي البعض إعرابا وحكما، فما الفائدة في عطف الجملة على الجملة؟

قيل: الفائدة فيه جليلةٌ جليلة وهي إذا قلت: إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت طالق، فإن دخلت طلقت، وإن كلمت طلقت، وقد عرفت فائدة العطف في التقدير.

فصل

وقد يكون المعطوف مقدما على المعطوف عليه في التقدير كقول أبي الطيب يمدح ابن أحمد:

أبحــر يضــر المعتفــين وطعمــه　　زعــاق كبحــر لا يضــر وينفــع

المعنى: ينفع ولا يضر لا يجوز أن يكون (ينفع) معطوفا على (يضر)؛ لأن المدح يصير هجاء.

(باب التذكير والتأنيث)

(المؤنث: حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي ما كان خلقة كالمرأة والناقة، وغير الحقيقي على أربعة أوجه:

أحدها: ما في آخره (التاء) المتحركة الموقوف عليها هاء نحو: الغرفة.

والثاني: ما فيه (ألف) التأنيث نحو: البشرى، والصحراء.

والثالث: ما هو في تقدير (التاء) كالشمس، والدلو، والأرض، والعقرب، ولتقدير (التاء) يقال: (أُرَيْضَةٌ) في التصغير.

والرابع: ما كان جمعا وكل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل نحو: المسلمون، والزيدون فإنه مذكر لا يجوز: خرجت الزيدون، و (البنون) مؤنث؛ لأن الواحد لم يسلم، والناس والرهط والأنام مذكر، والقوم يذكر ويؤنث كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[الشعراء:١٠٥]).

الـشـرح: علامات التأنيث على ضربين: معنوية، ولفظية.

فالمعنوية على ضربين: أحدهما من جهة الخلقة في المسمى وهي في الإناث من أجناس الحيوان التي يكون في مقابلتهم الذكور منها من بني آدم ومن غيرهم نحو: المرأة، والناقة، والنعجة.

والأخرى: بالرجوع إلى غير المؤنث الملفوظ ظاهرا ويكون ذلك في كثير من أسماء القبائل والبلدان نحو: عاد، وثمود، ومصر، ويثرب.

قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الشعراء:١٢٣]، ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ﴿٢٣﴾﴾ [القمر:٢٣] رجوعًا إلى القبيلة، وقال: ﴿بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [يونس:٨٧] و ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب:١٣] رجوعا إلى البلدة والمدينة، ولذلك لا تنصرفان للتأنيث والعلمية، ومن هذا الضرب تأنيث جمع التكسير نحو: رجال، وأعراب؛ لأنهم قالوا: تأنيثه على معنى الجماعة، وهذا أقرب من أن يعد هذا الضرب في قسم التأنيث اللفظي.

فأما اللفظية فعلى ثلاثة أضرب: التاء، والألف، والياء نحو: الجنة، والبشرى، والبيضاء، وهذي.

وأما (التاء) فعلى ضربين: ثابتة، ومقدرة. فالثابتة نحو: ضاربة، وتمرة، وطلحة.

والمقدرة نحو: الأرض، والنار، والشمس، وما أشبهها مما يؤنث من غير ثبوت علامة التأنيث فيها ويسمى التأنيث السماعي، ويظهر حكمها في إسناد الفعل إليه، أو في صفته، أو في الضمير الراجع إليه، أو في الإشارة إليه، أو في الإخبار عنه نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا﴾ [يونس:٢٤]، وقال: ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ ١١﴾ [القارعة:١١]، وقال: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ١﴾ [الشمس:١]، وقال: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ١٤﴾ [الطور:١٤]، وقال: ﴿وَأَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌۗ﴾ [الزمر:١٠].

وتعرف (تاء) التأنيث بانقلابها (هاء) في الوقف، ويفتح ما قبله أو في حكم المفتوح في تقول في (تمرة): تمرة، وفي (صلاة): صلاة، فأدخلوها في الاسم للتأنيث، أو لشبه التأنيث.

فأما التأنيث فعلى ضربين: أحدهما للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء كشيخ وشيخة.

فأما الذي لشبه التأنيث فعلى ضروب: أحدها: للفرق بين الجمع والواحد في بعض أسماء الأجناس كتمرة وتمر، وثانيها: للمبالغة في الوصف كعلامة، قال الله تعالى: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ١٤﴾[القيامة:١٤]، وثالثها: لتأكيد التأنيث كناقة ونعجة، ورابعها: لتأكيد معنى الجمع كملائكة، وخامسها: للدلالة على النسب كالمهالبة، وسادسها: للدلالة على التعريب كموازجة، وسابعها: للتعويض كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ﴾ [الصافات:١٠٢] عوض (التاء) من (ياء) المتكلم، ودليل التعويض فيه أنه لم يجمع بينهما.

وأما الألف فعلى ضربين: مقصورة، وممدودة.

فالمقصورة تلحق عدة أوزان، وهذه الأوزان على ضربين: مختصة بها، ومشتركة، فالمختصة (فعلى) بضم الفاء وسكون العين نحو: (الرؤيا)، و (البشرى)، و (الخنثى)، و (فعلى) بفتحها نحو: (بردى) اسم نهر، و (فعلى) بضم الفاء وفتح العين نحو: شُعبى، اسم موضع.

والمشتركة (فعلى) بفتح الفاء وسكون العين نحو: (الدعوى) و (الأرطى)، فالأولى للتأنيث، والثانية ليست لذلك، و (فعلى) بكسر الفاء وسكون العين كـ(الذكرى) و(المِعْزَى)، فالأولى للتأنيث والثانية ليست لذلك.

والممدودة نحو: (فعلاء) وهي على ضربين: اسم وصفة، فالاسم على ضربين: مصدر، وغير مصدر، فالأول (سراء) و (ضراء)، والثاني نحو: (صحراء) و (أشياء).

والصفة على ضربين: أحدهما تأنيث (أفعل) والثاني ما ليس كذلك، فالأول نحو: (البيضاء)، و (السوداء)، والثاني نحو: (الحسناء) و (العرباء).

وأما الياء فهو في (هذي) ويعوض منها (الهاء) فيقال: هذه.

وأما الضرب الثالث من التأنيث اللفظي إلى قوله: (لتقدير (التاء) يقال: أريضة في التصغير) فاعلم أن الاسم المؤنث سماعا لا يخلو من أن يكون ثلاثيا أو ما زاد على ذلك، ففي الأول يظهر (التاء) المقدرة عند التصغير لعدم الاستثقال نحو: (شمسية) و(دلية) و (أريضة) إلا ما شذ منها وهو: (العرس) و (القوس) و (الفرس) و (الحرب) و(الناب) و (الدرع)، ولا يظهر في القسم الثاني استثقالا نحو: (عقيرب) إلا ما شذ وهو: (قُدَيديمة) و (وُرَيِّئة).

فصل (أنواع الجموع)

وأما قوله: (كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل) فاعلم أن الجموع على ثلاثة أضرب: أحدها بزيادة الحرف وهو على نوعين:

أحدهما بزيادة تقع أخرا بعد تركيب المفرد نحو: المسلمون، والزيدون، وتختص بصفات من يعلم، وأعلامهم ويسمى (جمع السلامة) وهو مذكر لا يجوز تأنيثه، وإنما يختص بهم هذا الجمع السالم لفضلهم على سائر أهل الأرض إلا ما جاء شاذا في غيرهم نحو: لغون، وأرضون، وثبون، وقلون، وعزون، وعضون، وسنون.

على أنه جمعت هذه الأسماء بالواو والنون عوضا من النقص الحاصل فيها وهو حذف أواخرها.

وأما قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف:٤] و ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت:١١] فلما وصفها بفعل من يعلم ـ وهو السجود والطاعة ـ جمعها بجمعه.

والنوع الثاني: بزيادة تقع في خشوها نحو: رجال، وجمال، ويشترك فيمن يعلم وفي غيرهم ويسمى (جمع التكسير) وهو مؤنث لمشابهة المؤنث من وجهين: وهما الجمعية، والتكسير، أو لما ذكرنا من أنه بمعنى الجماعة قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات:١٤].

والضرب الثاني: ما يجمع بنقصان الحرف نحو: كتاب وكتب، وصحيفة وصحف، وهذا الضرب مؤنث أيضا قال الله تعالى: ﴿ يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ [البينة:٢-٣].

ومن هذا الضرب الاسم الذي بينه وبين واحده (التاء) كـ (نخل) و (كلم) ويجوز تأنيثه وتذكيره، قال الله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [القمر:٢٠] وقال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾﴾ [الحاقة:٧]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ ﴾ [فاطر:١٠].

والضرب الثالث: يجمع بتغيير الحركة نحو: الجوالق، والمخاصم بضم الأول في المفرد وفتحها في الجمع وهذا الضرب مؤنث أيضًا.

وأما (بنون) فيؤنث لتكسيره كما ذكره في المتن قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠].

وأما أسماء الجموع كالناس، والنفر، والرهط، وأشباها فبعضها يذكر وبعضها يؤنث، وهذا موقوف على السماع، فالمذكر على الأصل، والمؤنث على الجماعة، والله أعلم.

قال رحمه الله: (ثم إن المؤنث الحقيقي يؤنث فعله تقدم أو تأخر تقول: خرجت المرأة، والمرأة خرجت، وهذا رجل خارجة امرأته، وامرأته خارجة، وغير الحقيقي يجوز في فعله تقدم أو تأخر تقدم نحو: طلع الشمس ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف:٣٠] ولا يجوز التذكير مع التأخير فلا يقال: الشمس طلع، وجمع المؤنث الحقيقي كالنسوة لا يكون تأنيثه حقيقيا، وجمع المذكر الحقيقي نحو: الرجال يؤنث من حيث هو جمع).

الـشـرح: أراد بالمؤنث الحقيقي (الخلقي)، وإنما وجب تأنيث فعله مقدمًا أو مؤخرًا لقوته لكونه حقيقيًا، ولا فرق بين أن يكون المسند فعلا أو صفة كما مثله في المتن، وجوزوا التذكير فيه مع ثبوت الفصل نحو قولهم حضر القاضي امرأة، وهو قليل.

وإنما يجوز التذكير في فعل المؤنث غير الحقيقي عند تقدم الفعل لا عند تأخره من حيث إن الاسم إذا تقدم على الفعل خرج من أن يكون فاعلا له وأردت أن تسنده إلى ضميره لم يكن بد من إظهار علامة التأنيث فيه كيلا يوهم أنه مسند إلى شيء مذكر غير ضمير هذا المذكور أولا.

أما إذا كان الفعل مسندًا إلى الظاهر فلا يوهم ذلك؛ لأنه لا يحتمل فاعلا سواه فصارت هذه المسألة بمنزلة قولنا: الرجلان ضربا، والرجال ضربوا، في وجوب إبراز ضمير الاثنين والجماعة عند تقدم الاسم الظاهر ليزول احتمال أن يكون الفاعل أحدهما، أو غلامهما.

وبعد: فإنه لما كان إسناده إلى المثنى والمجموع في حكم الفرع على إسناده إلى الواحد، فكذلك إسناده إلى المؤنث في حكم الفرع على إسناده إلى المذكر، فلزم إبراز علامة التأنيث حيث أبرز ضمير الاثنين والجماعة، وكذلك القول في (أنت تفعلين) في احتياج إبراز ضمير المؤنث دون المذكر.

قوله: (وجمع المؤنث الحقيقي كـ (النسوة) لا يكون تأنيثه حقيقيًا) وذلك لأنه موضوع لإفادة الكثرة في المسمى فلا اعتبار للمفرد كما لا اعتبار لمفرد جمع المذكر في ألا يجوز تأنيثه بل استويا في التأنيث من جهة الجمعية، فلا يتصور التأنيث الحقيقي في مثل ذلك، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾[الأحزاب:٥٢]، ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٌ﴾[يوسف:٣٠] و: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾[الحجرات:١٤].

قال: (الجمع إذا كان فيما يعقل فالأكثر فيه أن يلحق الفعل ضمير المذكر، وضمير المؤنث في المؤنث، فتقول: الرجال خرجوا، والنساء خرجن).

ويجوز: الرجال خرجت، والنساء خرجت، قال الشاعر[1]: [الكامل]

---

(١) **البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب** ٨/ ٣٦، ٤٤؛ والدرر ١/ ١٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢١؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيّات ص ١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضَّل ص ٨١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠.

اللغة: العذارى: جمع العذراء، وهي البكر. تقنَّعت: لبست المقنعة. ملَّت: وضعتِ الخبز على الملّة، وهي الرماد الحارّ.

المعنى: يمدح هؤلاء الناس بإكرام الضيف، وهم لفرط إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبكار منهم بخدمة الضيوف.

الإعراب: "وإذا": الواو: بحسب ما قبلها، "إذا": ظرف زمان خافض لشرطه متعلّق بالفعل "دارت" في البيت اللاحق. "العذارى": فاعل لفعل محذوف تقديره: تقنَّعت. "بالدخان": جار ومجرور متعلقان بـ "تقنَّعت" المحذوف. "تقنَّعت": فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. "واستعجلت": الواو: حرف عطف، و"استعجل": فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. "نصبَ": مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "القدور": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "فملّت": الفاء: حرف استئناف، و"مل": فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وقد حُرِّكت بالكسر لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. وجملة "تقنعت العذارى": في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة "تقنَّعت" الثانية: تأكيد للأولى. وجملة "استعجلت": معطوفة على جملة "تقنعت" في محلّ جرّ. وجملة "فملَّت": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "تقنَّعت"، و"استعجلت" و"فملت"، حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسنَد إلى ضمير الجمع.

وَإِذا العَــذارَى بِالــدُخانِ تَقَنَّعَــت وَاِستَعجَلَت نَصبَ القُدورِ فَمَلَّت

وإذا كان الجمع فيما لا يعقل يقع (التاء) و (النون) على السواء، وقيل: (النون) فيما دون العشرة، و (التاء) فيما فوقها، قال الله تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾[التوبة:٣٦] وما ذاك لازما.

(الأعداد)

قال رحمه الله: (واعلم أن الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء، فـ(التاء) فيها علامة التذكير وسقوطه للتأنيث، وذلك من الثلاثة إلى العشرة تقول: ثلاث نسوة، وعشرة غلمة، وما قبل الثلاثة باقي على الأصل، تقول: واحد، وواحدة، واثنان، واثنتان، وإذا جاوزت العشرة أسقطت (التاء) من العشرة مع المذكر فقلت: أحد عشر درهما، وأنثته مع المؤنث وكسرت (الشين) فقلت: إحدى عشرة، وإن شئت أسكنت (الشين) فقلت: إحدى عشرة، وما ضممت إلى العشرة باق على حالة تقول: ثلاثة عشر رجلا، بـ(التاء) في المذكر، وثلاثة عشر امرأة بسقوطه في المؤنث، والاسمان مبنيان على الفتح لا إعراب لهما إلا (اثني عشر)، فإن الأول معرب فيه، تقول: جاءني اثنا عشر، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر).

الـشـرح: قد ذكرنا العلة في وقوع تأنيث الأعداد بالعكس من تأنيث جميع الأشياء وما يتعلق بتمييزها مفردة ومركبة في الضرب الثاني من الفصل الرابع من الكتاب فلا نعيدها.

(باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي)

اعلم أن الكلام مداره على ثلاث معان: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما خرج منها فمحمول عليها وليس بأصل.

فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر واسم (كان) وأخواتها وخبر (إن) وأخواتها، والمحمول على المفعول خبر (كان) واسم (إن) والحال والتمييز).

الـشـرح: المراد بالإعراب الأصلي: أن المعنى يقتضيه، وبغير الأصلي ما حمل على الأصلي على سبيل الفرعية وإن لم يوجد المعنى المقتضي، فمثال الأول: الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، ومثال الثاني: ما ذكره في المتن. وينبغي أن تعلم أنه إذا حمل الشيء على غيره في الإعراب أو البناء فلا بد من وجه يعتبر حتى يجوز الحمل عليه.

فإن قيل: بين لي الوجه المعتبر فيما حمل على الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه؟

قيل: أما المبتدأ فالوجه في حمله على الفاعل مشابهته إياه في كونه مخبرا عنه.

فإن قيل: إذا استويا في الحكم فلم جعل الفاعل أصلا والمبتدأ فرعا؟

قيل: لأن الفعل أصل في الإخبار، فالفاعل أصل في كونه مخبرا عنه، ولهذا يلزم أن يكون خبر المبتدأ فعلا أو متضمنا لمعنى الفعل.

فإن قيل: إذا كان خبر المبتدأ فعلا يجب أن يستويا في الأصالة؟

قيل: إذا قلت: زيد خرج، فالفعل خبر عن الضمير في الحقيقة والجملة خبر عن (زيد)، والأصل أن يكون الخبر مفردا فاستحق الفاعل الأصالة دون المبتدأ.

وأما الوجه في حمل خبر المبتدأ على الفاعل أنه خبر ثان من الجملة كما أن الفاعل كذلك، وإن شئت قلت: حمل عليه بواسطة، وذلك أن الخبر هو المبتدأ وإذا كان هو هو حَسُن أن يكونا في الحكم على سواء.

وأما الوجه في حمل خبر (إن) على الفاعل ما ذكرنا في باب (إن) من مشابهة هذه الحروف الأفعال وإن كان معمول الفعل فاعلاً أو مفعولاً لزم في معمول ما يحمل على الفعل أن يكون محمولاً على الفاعل والمفعول.

وأما الوجه في حمل خبر (كان)، والحال، والتمييز على المفعول فمتحد في الكل وهو كونها فضلة في الكلام كما أن المفعول كذلك، تقول ضرب زيد عمرًا، فـ (عمرا) فضلة في الكلام، فكذلك: جاز زيد راكبا، وطاب زيد نفسا فضلة فيه.

وأما الوجه في حمل الجر غير الأصلي على الأصلي، فهو دخول زيادة حرف الجر عليه، أما الإضافة اللفظية فلاستوائهما في الإضافة حمل هذا على ذلك.

والفرق بين الأصلي والمحمول عليه في حرف الجر، أن (الباء) في قولنا: مررت بزيد، يحتاج إليه في تعدية معنى الفعل إلى الاسم بحيث لو لم يتوسط بينهما لما وصل إليه بخلاف (الباء) في قولك: ألقى بيده، وبحسبك زيدا، فـ (الباء) إذا وجوده وعدمه سواء، وتزاد هذه (الباء) في أربعة أشياء: أحدها الفاعل في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [الإسراء:٩٦]، وثانيها المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة:١٩٥]، وثالثها المبتدأ: بحسبك أن تفعل، ورابعها الخبر نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين:٨].

وأما الفرق بين الإضافة الحقيقية واللفظية أن الحقيقية تفيد تعريفا في المضاف إذا كان المضاف إليه مغرفة بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد ذلك، ألا ترى إلى قوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥] فجعل (بالغًا) صفة لـ (هديًا)، ولو تعرف بالإضافة إلى المعرفة لما جاز وصف النكرة، وإن لم يتعرف باللفظية؛ لأنه في معنى الانفصال، ونعني بالانفصال أنا نعرف له أصلا يقتضي نصبه أو رفعه، و (البالغ) يقتضي نصب (الكعبة) على المفعولية و (الحسن) يقتضي الرفع في (الوجه) على الفاعلية في قولك: مررت برجل حسن الوجه.

ووجه آخر وهو أن يقول: الإضافة الحقيقية تكون بمعنى (من) أو بمعنى (اللام) فلا يتصور ذلك في اللفظية؛ لأنه لا يكون قوله: ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥] بمعنى: بالغا من الكعبة أو للكعبة، وكذلك لا يكون معنى (حسن الوجه) من الوجه أو للوجه، فهذا هو الفرق بين الإضافتين.

(التمييز)

قال رحمه الله: (والتمييز على ضربين: أحدهما: أن يكون بعد تمام الكلام مثل: طاب زيد نفسا، وقد تقدم ذكره، والثاني: أن يكون بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون ممتنعا عن الإضافة وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مضافا فلا يمكن إضافته ثانيا نحو: لله دره رجلا، فـ (دره) قد أضيف إلى (الهاء) فامتنع من الإضافة إلى (رجل) فنصب، ومثله: زيد أحسن الناس وجها، وأكرم منك أبا.

والثاني: أن يكون في الاسم (نون) تثنية أو جمع أو تنوين كقولك: عشرون درهما، وفي المقادير نحو: منوان سمنا، وقفيزان برا، وما في السماء قدر راحة سحابا.

والثالث: أن يكون في تقدير التنوين وذلك في (ثلاثة عشر) وأخواتها، فـ (عشر) في تقدير التنوين؛ لأن الأصل ثلاثة وعشرة).

الشرح: لا ينتصب التمييز عند النحويين إلا بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم؛ لأن انتصابه على التشبيه بالمفعول فقولهم: طاب زيد نفسا بمنزلة: ضرب زيد عمرا، و ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١] بمنزلة: ضرب زيدا عمرا، ورطل زيتا بمنزلة: ضارب زيدا، ومنوان سمنا بمنزلة ضاربان زيدا، وعشرون درهما بمنزلة: ضاربون زيدًا.

أما التمييز بعد تمام الكلام فقد تقدم ذكره في المنصوبات الخاصة، وينبغي أن تعلم الآن التمييز بعد تمام الاسم. اعلم أن الاسم يتم بالأمرين: بالإضافة، وبما يعاقب الإضافة وهو أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، وتقدير التنوين وهو في المركبات من الأعداد وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر.

وأكثر ما يقتضي التمييز من المفردات (المقادير)، وهي على خمسة أقسام:

المكيل نحو: قفيزان برا، والوزن نحو: منوان سمنا، والمساحة نحو: ما في السماء قدر راحة سحابا، والعدد نحو: خمسة عشر رجلا، وعشرون درهمًا، والمقياس نحو: ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١].

وقد يكون في غير المقادير نحو: ويحه رجلا، ولله دره فارسًا، وحسبك به ناصرًا.

فصل

ويجوز لك أن تحذف التنوين، ونون التثنية عما تم بهما وتضيفه إلى تمييزه فتقول: رطل خبز، ومنوا سمن؛ لأنه لا يخل ذلك في المعنى كما ترى، ولا يجوز ذلك فيما تم بالإضافة، ونون الجمع.

وتقدير التنوين أن تفعل مثل ذلك فيه لأدائه إلى فساد المعنى، لو قلت: ملء ذهب، وخمسة رجل، في ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١] وخمسة عشر رجلا أحلت.

وأما في (عشرون) وأشباهه من العقود فإنه لا يجوز أيضا حذف (النون) منها؛ لأن (النون) فيها بمنزلة الجزء من تركيب الكلمة؛ لأنه ليس بجمع (العشر) في الحقيقة بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن لا تقع على أقل من ثلاثين كما أن (مسلمون) لا يقع على أقل من ثلاثة منهم، وكذلك (ثلاثون) لا يكون جمعًا للثلاث في الحقيقة ولو كان كذلك لجاز وقوعه على التسعة، ولما استوى المذكر والمؤنث فيها، وخمسون وسائر العقود.

وظهر لك بهذا أن هذه الأسماء موضوعة لهذه الجمل من المسميات كما هي فلا يجوز أن يحذف (النون) منها ويضاف إلى تمييزها كما يجوز في: ضاربو زيد، ومسلمو عمرو.

فإن قيل: على هذا ينبغي أن يجوز إضافتها مع ثبات (النون) فيها؟

قيل ليس الأمر كما زعمت؛ لأنها مشبهة بجمع السلامة ولهذا أعرب إعرابه، فإقرار (النون) نظرًا إلى أصلها والإعراب، ونصب التمييز نظرًا إلى مشابهتها جمع السلامة، ولعمري إن هذا لجيد جدًا.

(تمييز (كم))

قال رحمه الله: (ومن التمييز (كم) وله معنيان: الاستفهام والخبر، وهو في الاستفهام بمنزلة (عشرون) تقول: كم رجلا جاءك؟ كأنك قلت: أعشرون رجلا أم ثلاثون؟ وأما الخبر فيكون بمنزلة (مائة) مرة كقولك: كم رجل جاءك، المعنى: كثير من الرجال جاءوك، وبمنزلة (عشرة) أخرى نحو: كم رجال جاءوك، ويضاف إلى الجمع كعشرة رجال، فهذا هو النصب غير الأصلي).

الشرح: اعلم أن (كم) اسم مبني؛ لتضمنه معنى همزة الاستفهام؛ لأنه سؤال عن العدد كما أن (أين) سؤال عن المكان، و (كيف) سؤال عن الحال، و (متى) سؤال عن الزمان، وسبب بنائها متحد وهو تضمنها معنى الهمزة.

فأما (كم) فعلى وجهين: استفهامية، وخبرية، فالاستفهامية تنصب مميزها مفردا نحو: كم رجلا عندك؟ وانتصابه على التمييز، وحمله بعض النحويين على (أحد عشر)، وحمله الشيخ على (عشرون).

أما الوجه في حملها على (أحد عشر) وجدان مميزها مفردا منصوبا، فأمل المميزات مفردا منصوبا في (أحد عشر)، فلزم حملها عليه وجعل العلة في نصب مميزها بعد تمام الاسم تقدير التنوين؛ لأن البناء يمنع دخول التنوين كما ذكرنا في المركبات من الأعداد، وحمل الشيخ إياها على (عشرون) أحسن وأولى؛ لأن (عشرون) أول عدد غير مركب جاء تمييزه مفردا منصوبا، فحصل الشبه بينها وبين (عشرون) من جهتين: المميز والمميز، فصار حمله على (عشرون) أقوى وأولى بذلك، ولا يظن ظان ألا يستفهم بها عن عدد أقل من أحد عشر أو عشرين أو أكثر منها؛ لأن ما ذكرنا من الشبه يرجع إلى اللفظ دون المعنى.

فأما العلة في انتصاب مميزها على قوله رفع الالتباس بين الخبرية والاستفهامية، وذلك أن الخبرية تكون لتكثير ما أضيف إليه، والتكثير تكون دلالته إما باللفظ وأما بالمعنى، فاللفظي يكون بالجمع نحو: كم رجال، والمعنوي يكون بالمفرد المجرور نحو: كم رجل؛ لأنه مميز المائة فما وراءها، فلم يبق للاستفهامية إلا المفرد المنصوب؛ لأن التمييز في الأعداد لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

وقيل: إنما تنصب الاستفهامية لطلب الفعل دون الخبرية، ومثاله: أزيدا ضربته؟

فصل

ويجوز وقوعهما في محل الحركات الثلاث: الرفع على الابتداء مثال الاستفهامية: كم درهما عندك؟ على معنى: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟

ومثال الخبرية: كم غلام، أو كم غلمة عندك؟ المعنى: كثير من الغلمان كائن لك، ولا يجوز وقوعها فاعلة؛ لأن لها صدر الكلام، ولا يقع الفاعل على صدر الكلام.

والنصب على المفعولية مثال الاستفهامية: كم رجلا رأيت؟ المعنى: أي عدد من الرجال رأيت؟

ومثال الخبرية:كم غلام، أو غلمة ملكت، المعنى: كثير من الغلمان ملكت.

والجر على الإضافة أو بحرف الجر، مثال الاستفهامية: رزق كم رجلا أنفقت؟ المعنى: رزق أي عدد من الرجال أنفقت؟

ومثال الخبرية: رزق كم رجل أو رجال أنفقت، المعنى: رزق كثي من الرجال أنفقت.

وحرف الجر نحو: بكم رجلا مررت؟ وفي الخبرية: بكم رجل أو رجال مررت.

فصل

ويجوز حذف مفسرها عند دلالة الحال تقول: كم صمت؟ أي: كم يوما؟

وكم سرت؟ أي: كم فرسخا؟ وكم مالك؟ أي: كم دينار أو درهما؟ قال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون:١١٢]، ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١]، وكثيرا ما يقع (من) بعد الخبرية، قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النجم:٢٦]، وكم من آية في السموات، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف:٤].

ويعود الضمير إليها مفردا حملا على اللفظ نحو: كم جاءك؟ ومجموعا حملا على المعنى نحو قوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾.

وإذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب كما قال الشاعر(١): [البسيط]

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

وقد جاء الجر مع الفصل في الشعر، قال الشاعر(٢): [الكامل]

---

(١) **البيت للقطامي** في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ والكتاب ٢/ ١٦٥؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالبًا رزقًا.

المعنى: كثيرًا ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجًا، حتى أكاد لا أرتحل عنهم طلبًا للرزق.

الإعراب: "كم": اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. "نالني": فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. "منهم": جار ومجرور متعلّقان بـ "نالني". "فضلًا": تمييز منصوب بالفتحة. "على عدم": جار ومجرور متعلقان بـ "نالني". "إذ": ظرف زمان مبني على السكون في محلّ نصب مفعول فيه، معلق بـ "نال". "لا": حرف نفي. "أكاد": فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. "من الإقتار": جار ومجرور متعلّقان بـ "أحتمل". "أحتمل": فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة "كم نالني": ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "نالني": في محلّ رفع خبر لـ "كم". وجملة "لا أكاد أحتمل": في محلّ جرٍ بالإضافة. وجملة "أحتمل": في محلّ نصب خبر "أكاد".

والشاهد فيه قوله: "كم نالني منهم فضلًا" حيث فصل بين "كم" الخبرية وبين مميّز "فضلاً" بالجملة "نالني منهم"، فنصبه. والفرّاء يجيز جرّ "فضلًا".

(٢) **البيت للفرزدق** في خزانة الأدب ٦/ ٤٧٦؛ والكتاب ٢/ ١٦٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٦٢.

اللغة: الدسيعة: العطيّة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: "كم": اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. "في بني": جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهما متعلّقان بخبر "كم" المحذوف، و"بني" مضاف. "سعد": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "ابن": صفة "سعد" مجرورة بالكسرة. "بكر": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "سيد": مضاف إليه مجرور بالكسرة (مُمَيِّز "كم"). "ضخم": صفة مجرورة بالكسرة.

كَـمْ فِـي بَنِـي سَـعْد بـن بَكْـرٍ سيّدٍ ضَـــخْمُ الدَّسِـــيعَةِ مَاجِـــدٌ نَفَّـــاعُ

و (كأين) بمعنى كم الخبرية ينصب مميزها مفردا لتماميتها بالتنوين، والأكثر أن يستعمل مع (من) قال الله تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [الحج:٤٥].

ومما يقتضي التمييز (كذا)؛ لأنه كناية عن عدد مبهم، وينصب مميزها كما في (كم) و (كأين) إذا كان (كم) استفهامية.

ويتعلق بها مسائل تذكر في كتب الفقه في (الأقارير) منها قولهم: على كذا درهمًا، لم يصدق في أقل من عشرين درهمًا؛ لأن أقل ما يكون تمييز غير المركب مفردًا منصوبًا (عشرون)، وهذا يؤيد تشبيه (كم) بعشرين دون أحد عشر كما ذكرنا.

ولو قال: كذا كذا درهمًا، لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما؛ لأن أقل ما يكون مركبا من الأعداد مع مفرد التمييز (أحد عشر).

ولو قال: كذا وكذا درهمًا، لم يصدق في أقل من واحد وعشرين درهمًا؛ لأن أقل ما يكون العطف حاصلاً في الأعداد مع إفراد التمييز (واحد وعشرون) والله واعلم.

=

"الدسيعة": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "ماجد": صفة ثانية مجرورة بالكسرة. "نفاع": صفة ثالثة مجرورة بالكسرة.

وجملة " كم في بني سعدٍ... ": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "كم في بني سعد بن بكر سيدٍ" حيث جرّ "سيد" بـ "كم" مع الفصل بينهما بالجار والمجرور "في بني".

(الجر غير الحقيقي)

قال رحمه الله: (وأما الجر غير الحقيقي فعلى ضربين: أحدهما: أن يكون بزيادة حرف الجر نحو: ألقى بيده، وبحسبك أن تفعل. والثاني: أن تكون الإضافة لفظية وهي على ضربين: أحدهما أن يكون المجرور منصوبا في المعنى كقوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[المائدة:٩٥]، المعنى: بالغا الكعبة، وكذا كل اسم فاعل أضيف إلى المفعول. والآخر: أن يكون المجرور مرفوعا في المعنى كقولك: مررت برجل حسن الوجه، والمعنى: حسن وجهه، وكذا كل صفة أضيفت إلى ما هي له في المعنى نحو: الحسن الوجه لأن الحسن للوجه، وقد أضفت (حسنا) في اللفظ إليه فاعرفه.

وإعراب الفعل غير حقيقي كله، إذ لا يتصور فيه فاعلية ولا مفعولية).

الشرح: قد بينا في باب (الإعراب الأصلي وغير الأصلي) المراد بالجر غير الحقيقي، ووجه حمله على الحقيقي، فلا نعيده.

(أقسام الإعراب)

قال رحمه الله: (قسمة أخرى في الإعراب: اعلم أن الإعراب صريح وغير صريح. فالصريح على ضربين: أحدهما بالحركات، والآخر بالحروف كما تقدم، وغير الصريح: أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب فيكون ذلك في المضمر نحو: (أنت) فإنه وضع للمرفوع، ومثله (إياك) فإنه وضع للمنصوب. والمضمر متصل، ومنفصل، ومستكن، فالمتصل أربعة وعشرون، مرفوعة اثنا عشر: أنت، أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وأنا، ونحن، وهو، وهما، وهم، وهي، وهن، ومنصوبة: إياك، وإياكم، وإياكن، وإياي، وإيانا، وإياه، وإياهما، وإياهم، وإياهن، وليس له مجرور).

الــشـــرح: اعلم أنه إنما جعل الإعراب بالحركات، والحروف صريحا؛ لأنه زيادة على الكلمة دالة على معنى غير ما دلت عليه نفس الكلمة، أو جارية مجرى الزيادة، فيرجع التغيير إلى تلك الزيادة دون نفس الكلمة أو معناها، فيدخل هذا النوع من الإعراب في فحوى الحد الذي قلنا: إن الإعراب تغير يلحق آخر الكلمة لفظا أو تقديرا لتغير العوامل في أولها.

أما إذا أردت أن تجعل المرفوع منصوبا لزمك أن تضع مكانه كلمة أخرى نحو قولك: ما جاءني أحد إلا أنت، فقلت: إلا إياك، أو أردت المنصوب بدل المرفوع، فلم يكن هذا إعرابًا صريحًا.

وإنما يحكم بأنه مرفوع أو منصوب أو مجرور باعتبار أحوال المظهر في وقوعه هذه المواضع المختلفة.

فقولك في (ضربته) أن (التاء) مرفوع و (الهاء) منصوب بمعنى أنه لو وضع مكان التاء (زيد) لكان مرفوعا بالفاعلية، ومكان الهاء (عمرو) لكان منصوبًا بالمفعولية وهو قولك: ضرب زيد عمرًا.

وكذلك الهاء في (غلامه) مجرورًا؛ لأن المضاف إليه إذا كان ظاهرًا يكون مجرورًا نحو: غلام زيد، والقياس على هذا في الجميع.

(المضمرات)

فصل

المضمرات مبنية، وسبب بنائها مشابهتها الحرف لاحتياجها إلى مذكور يعود إليه أو في حكم المذكور كالحرف في احتياجه إلى غيره، وهو على ضربين:

ضرب مستقل بنفسه مستغن عن اتصاله بغيره كالمظهر نحو: هو، وإياك، ويسمى منفصلا.

وضرب لا ينفك عن اتصاله بغيره من اسم، أو فعل، أو حرف نحو: غلامه، وضربه، ومر به، ويسمى متصلا.

ثم هو على ضربين: ضرب يتلفظ به كما مر ويسمى بارزا، وضرب ينوي ولا لفظ له نحو: زيد ضرب، ويسمى مستكنًا ومستترًا.

الضرب الأول من الضمائر المنفصلة وهي على ضربين: مرفوع ومنصوب، فالمرفوع اثنا عشر:الأول (أنت) (الهمزة) و (النون) للاسم، و (التاء) للخطاب مفتوح للمذكر مكسور للمؤنث، (أنتما) للمثنى من المخاطبين و (التاء) للخطاب و (الميم) لمجاوزة المفرد و (الألف) لدلالته على أنه ضمير مثنى، (أنتم) لجميع المخاطبين أصله (أنتمو) حذفت (الواو) تخفيفا، (أنتن) لجماعة المخاطبات، (أنا) للمتكلم فالاسم للألف والنون و (الألف) الآخر للوقف، (نحن) للمتكلم ولمن معه واحدا كان أو أكثر، ويجوز أن يعبر الواحد بها عن نفسه إذا كان عظيما قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾[يوسف:٣] وهو جمع لا واحد له من لفظه، وتحريك آخره لالتقاء الساكنين وخص بالضم دلالة على القوة.

(هو) لتعيين الغائب المذكر وبني على الفتح هربا من الضم التي تؤدي إلى اجتماع ثلاث ضمات، ومن الكسرة المستثقلة في (الواو).

و (هي) لتعيين الغائبة وبني على الفتح هربا من الخروج من الكسرة إلى الضمة ومن اجتماع ثلاث كسرات.

(هما) للمثنى من الغائبين أو الغائبتين، (هم) لجماعة الغائبين، (هن) لجماعة الغائبات، فهذه الضمائر الاثنا عشر هي المرفوعة المنفصلة.

فصل

وأما المنصوبة المنفصلة (إياك) الاسم (إيا) و (الكاف) لبيان الخطاب، ولا يجوز أن تأتي بها عقيب الفعل في محل (الكاف) التي في (ضربتك) فتقول: ضربت إياك، وكذلك الحكم في سائر الضمائر المنصوبة المنفصلة إلا أن يكون بين الفعل وبينها فاصل قال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[التوبة:١١٤] وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[يوسف:٤٠].

وقد يستعمل (إياك) في التحذير ويلزمها (الواو) فقال: إياك والأسد؛ أي: اتق نفسك أن تتعرض له.

(إياك) للمخاطبة والكسرة في (الكاف) علامة ذلك كما في (أنت).

(إياكما) للمخاطبين أو للمخاطبتين، (إياكم) لجماعة المذكر، (إياكن) لجماعة المؤنث، (إياي) للمتكلم ذكرا كان أو أنثى، (إيانا) للمتكلم مع من عنده واحدا كان أو أكثر ذكور كانوا أو إناثا، (إياه) للغائب المذكر، (إياها) للغائبة، (إياهما) للغائبين أو الغائبتين، (إياهم) للغائبين، (إياهن) للغائبات، فهذه الضمائر الاثنا عشر هي المنصوبة المنفصلة.

وليس للمنفصل مجرور لشدة اتصال الجار بمجروره، ولذلك تتنزلان منزلة شيء واحد في وقوعهما معا في موضع خبر المبتدأ، وخبر (إن) نحو: المال لزيد، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران:١٣] وأشباه ذلك، وكذلك في المضاف والمضاف إليه لا ينفصل أحدهما عن صاحبه إلا بالظرف في الشعر وهو شاذ لا عبرة له.

فصل

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُفرِّق في ضمير المتكلم بين المذكر والمؤنث؟

قيل: لأن المتكلم لا يلتبس بغيره فلا يحتاج إلى ذلك.

فإن قيل: لم سوى بين الاثنين والجماعة في ضمير المتكلم؟

قيل: لاستوائهما في مجاوزة المفرد كما سوي بين الثلاثة والأكثر منها في لفظة الجمع تقول في الثلاثة: رجال، وفي العشرة: رجال.

فإن قيل: لم استوى الاثنان والاثنتان في الضمير؟

قيل: لاستوائهما في تثنية الظاهر بالألف والنون أو الياء والنون، والظاهر أصل والضمير فرع عليه فلا يكون أوسع تصرفا منه.

فصل

والحرف الذي يتصل بـ (أيا) من (الكاف) و (الهاء) و (الياء) ونحوها دلالات على مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من التكلم، والخطاب لهما، والغيبة، والتأنيث، والتذكير، والتثنية، والجمع ولا محل لها من الإعراب، ولا عبرة لما حكاه الخليل عن بعض العرب: أنه إذا بلغ الرجل الستين: فإياه وإيا الشواب) عند شيوخنا النحويين.

(الضمائر المتصلة)

قال رحمه الله: (والمتصل ثلاثة وعشرون، مرفوعه أحد عشر: (التاء) المفتوحة في: فعلت، والمضمومة في: فعلت، والمكسورة في: فعلت، و (فعلتما) و (فعلتم) و (فعلتن) و (فعلنا) و (الألف) و (الواو) في (فعلا) و (فعلوا)، وكذلك (يفعلان) و (يفعلون)؛ لأن (النون) علامة الرفع، و (الياء) في (تفعلين) و (افعلي)، و (النون) في (فعلن) و (يفعلن).

ومنصوبه اثنا عشر: (الكاف) المفتوحة في أكرمك، والمكسورة في أكرمك، وأكرمكما، وأكرمكن، و (الهاء) في أكرمه وأكرمها، وأكرمهما، وأكرمهم، وأكرمهن، و(الياء) في أكرمني، والنون عماد في أكرمني وأكرمنا.

والمجرور كالمنصوب تقول: إكرامك كما تقول: أكرمتك، إلا أن (ياء) المتكلم لا تكون لها عماد في الاسم فيقال: غلامي بغير (نون)، وإنما يكون ذلك في الفعل وفي: قدني وقطني بمعنى: حسبي، وفي: مني، وعني، ولدني في: لدن).

الــشــرح: هذا هو الضرب الثاني من الضمائر وهي المتصلة وهي التي قلنا إنها على ضربين: بارزة ومستكنة، وذكرنا المراد بهذه الألفاظ.

أما المراد بأنها مرفوعة ما ذكرنا أنها إذا وقع في محلها الاسم الظاهر المعرب كان مرفوعا، لو وضعت مكان (التاء) زيدا كان مثلا مرفوعا، وكذلك الحكم في سائر الضمائر المرفوعة، وارتفاعها بالفاعلية.

وأما المنصوبة نحو (الكاف) في (أكرمك) فإنها في محل النصب بالمفعولية، والاعتبار لحركاتها الثابتة فيها؛ لأنها بنائية، وإنما لا اعتبار لمحالها في حق الإعراب، ولا حاجة إلى تعيين أصحاب الضمائر في هذا الضرب لشهرتها.

وقوله: (والنون عماد) فالمراد بـ (العماد) ها هنا (النون) اللاحقة بالأفعال قبل اتصال ضمير المتكلم به في نحو: ضربني، ويضربني، ويضربانني، ويضربونني، وفي الأمر: اضربني، وكذلك ضربنا، ويضربنا؛ لتسلم الحركة أو السكون على الكلمة، ويعم اتصاله بالأفعال، وقد يتصل ببعض الأسماء وبعض الحروف لهذا الغرض أيضا، أما الأسماء فمذكورة في المتن وهي: قد، وقط، ولدن.

أما الحروف: فمن، وعن، وباب (إن)، ويلزم (من) و (عن) عند إدخالهما (ياء) المتكلم، وألف ضمير المتكلم مع من عنده نحو: مني، ومنا، وعني، وعنا، ولا يلزم في باب (إن) إلا في: ليتني، وليتنا، ولعلنا لا تقول: ليتني وليتا، وتقول لعلي، ولا تقول: لعلا.

فصل

فإن قيل: ولم كانت الضمائر المرفوعة المنفصلة اثني عشر، والمتصلة أحد عشر، فالذي نقص منها ما بدله من تلك؟

قيل: بدله (هو) بدليل أنك لو أكدت المتصل بما يقابله من المنفصل لم تجد له متصلا؛ لأنه يجيء مستكنا وهو الذي في قولك: زيد ضرب.

فإن قيل: لم سكنت (لام) الفعل عند اتصال تاء الضمير ونونه في: ضربت وضربن؟

قيل: كراهية اجتماع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة.

فإن قيل: (ضربت) ليست بكلمة واحدة لكنها كلمتان الفعل والضمير؟

قيل: الأمر كذلك إلا أنهم نزلوا ضمير الفاعل المتصل منزلة جزء الفعل، ألا ترى أنهم لا يعطفون الاسم عليه إلا بعد الإتيان بالمنفصل أو الفصل قالوا: لكيلا يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ﴾[المؤمنون:٢٨].

وأيضًا فلو لم يكن بمنزلة الجزء الواحد لما جاز أن يفصل به بين الفعل وإعرابه في الأمثلة الخمسة، ولما لم يكن ضمير المفعول بهذه المنزلة تركوه على حاله فقالوا: ضربه.

فإن قيل: لم وجب الإسكان في (لام) الفعل دون سائر الحروف؟

قيل: لأن (لام) الكلمة معرضة لعوارض البناء والإعراب.

وجواب آخر من جهة السبر وذلك أن (الفاء) لو سكن لتعذر الابتداء، وبـ (العين) يعرف اختلاف اللغات في اختلاف حركاتها نحو: فعل، وفعل، وفعل، ففي تسكينها إخلال بمعرفة اختلافها.

وأما الضمير في تسكينها - مع أن اسم جاء على حرف واحد - إجحاف فيه فلم يبق للإسكان سوى (اللام).

فإن قيل: لم سكن في (ضربنا) مع (نون) العماد وليس هو بمنزلة الجزء من الفعل؟

قيل: طردا للباب وفرقا بين ضمير الفاعل والمفعول؛ لأن سكون ما قبل النون والألف في الماضي الصحيح اللام سدل على أن الضمير للفاعل، وفتحه فيه يدل على أن الضمير للمفعول تقول: (ضربنا) بسكون (الباء) في ضمير الفاعل و (ضربنا) بفتح (الباء) في ضمير المفعول.

(الضمير المستتر)

قال رحمه الله: (والمستكن لا يكون إلا مرفوعا، ومعنى المستكن أن تقول: افعل، فيكون (أنت) مستكنا في النية والمعنى، وهو لازم وغير لازم، فاللازم في أربعة: افعل، وأفعل، ونفعل، وتفعل إذا كان للخطاب، فهذه لا تخلو من الضمير أبدًا.

وغير اللازم في خمسة: فعل ويفعل، وكذا إذا كان للمؤنث في قولك: تفعل، وفعلت، وفي اسم الفاعل، والمفعول، والصفات المشبهة، فإن هذه إذا رفعت اسما ظاهرا لم يكن فيها ضمير فإذا قلت: زبد ضارب أبوه، لم يكن فيه ضمير ويسمى فارغا).

الـشـرح: إنما لا يكون المستكن إلا مرفوعًا؛ لأن الفعل لا بد له من الفاعل، فإن لم يكن ظاهرا فلا بد له من ضمير بارز أو مستكن، وله بد من المفعول، فلا يلزم أن يكون مقدرا ما له بد منه فافترقا.

وأما المجرور فكذلك؛ لأنه لا يلزم في الاسم أن يكون مضافا حتى يكون المضاف إليه لازما في النية؛ لأن له بدا منه.

وإنما كان الضمير لازمًا في هذه الأمثلة الأربعة؛ لأن إسنادها خاصة إلى المستكن أبدا لا إلى الظاهر ولا إلى ضمير بارز، بخلاف غيرها من الأفعال والصفات فإنها تسند تارة إلى ظاهر، وتارة إلى ضمير بارز، أو مستكن تقول: ضرب زيد، أو يضرب زيد، وتقول: ما ضرب إلا هو، وما يضرب إلا هو، وكذلك: زيد ضرب، أو زيد يضرب، فيحتمل (ضرب) أو (يضرب) أن يكون الفاعل غير ما جعلته فاعلا، بخلاف هذه الأمثلة فإنها لا تحتمل فاعلا سوى ما وضعت له؛ لأن قولك: (اضرب) لا يحتمل سوى المخاطب، و (نضرب) لا يحتمل سوى المتكلم مع من عنده، و (تضرب) في الخطاب لا يحتمل سوى المخاطب، فيتبين أنها لا تنفك من الضمير أبدًا.

وأما الصفات التي هي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة فإنك إذا قلت: هذا زيد ضارب، احتمل أن يكون (الضارب) غيره من أسبابه ومن يتصل به غلامه أو أبيه أو ما أشبه ذلك، فيكون اسم هذا الغير واقعا فيخلو من الضمير فتقول مثلا: زيد ضارب غلامه، فلهذا لم يلزم الضمير فيها، وكذلك الحكم في اسم المفعول والصفة المشبهة تقول: هذا رجل مضروب، ورجل حسن، لكان فيها ضمير.

(الضمائر من حيث الفصل والوصل)

الفصل

اعلم أن الضمائر في حق الفصل والوصل على ثلاثة أحوال:

أحدها: ما يجب فيه الوصل دون الفصل.

وثانيها: ما يجب فيها الفصل دون الوصل.

وثالثها: ما يجوز فيها الأمران الفصل والوصل.

فأما الذي يجب فيه الوصل فضمير الفاعل نحو: خرجت وضربت، لا يجوز: خرج أنت، فتضع المنفصل موضع المتصل مع إمكانه لاختصاره، أما إذا جئت بـ (إلا) جاز الفصل لعدم إمكان الوصل تقول: ما خرج إلا أنت، وإن كان ضمير المفعول فانظر فإن كان فعله متعديا إلى مفعول واحد فلا يجوز فيه إلا الوصل إلا إذا جئت بـ (إلا) فيجوز حينئذ أن تقول: ما ضربت إلا إياك، وإن كان الفعل متعديا إلى اثنين فلا يجوز في المفعول الأول الفصل تقول: أعطيتك درهما، ولا يجوز: أعطيت إياك درهما.

وأما الذي يجب فيه الفصل دون الوصل فالمبتدأ نحو: أنت منطلق، والمفعول إذا قدم على الفعل نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥] وعند العطف كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[الممتحنة:١]، والفاعل عند الفصل بينه وبين الفعل بـ (إلا).

وأما الذي يجوز الفصل والوصل فالمفعول الثاني عند مجيئه مترتبا تقول: الدرهم أعطيتك إياه، وإن شئت قلت: أعطيتكه.

فصل

وإذا اجتمع ضميران متصلان فيقدم ضمير المتكلم على غيره، وضمير المخاطب على الغائب يقال: أعطانيك زيد، وأعطانيه زيد، والدرهم أعطاكه زيد، قال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود:٢٨] و ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد:٣٧]، فإن اجتمعا وأحدهما منفصل لم يراع هذا الترتيب تقول: أعطاه إياك، وأعطاك إياه.

والمختار في ضمير خبر (كان) وأخواتها الانفصال كقول الشاعر[1]: [من مجزوء الرمل]

لَيْـــتَ هـــذا اللَّيْـــلَ شَـــهْرٌ لانَـــــرَى فيـــــه عَرِيبَـــــا
لَـــــيْسَ إيّـــــايَ، وإيّـــــا كِ ولا نَخْشَـــــــى رقيبـــــــا

فصل

وقد يقدم على الجملة ضمير يسمى ضمير الشأن والقصة وذلك قولك: هو زيد منطلق بمعنى: الشأن زيد منطلق، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١]، ويجيء متصلا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه:٧٤]، ومستكنا نحو قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة:١١٧] استتر في (كاد) ضمير الشأن؛ وذلك لأنه لا بد من فاعل.

---

(١) **البيتان لعمر بن أبي ربيعة** في ديوانه ص ٤٣٩؛ وله أو للعرجي في خزانة الأدب ٥/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٥٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمنصف ٣/ ٦٢.

اللغة: لا نرى عريبًا: أي لا نرى أحدًا. الرقيب: العذول.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو طال عليه وعلى محبّه الليل، حتى يبلغ شهرًا، دون إزعاجٍ من أحد، أو خوفٍ من عذول.

الإعراب: "ليت": حرف مشبّه بالفعل. "هذا": اسم إشارة في محلّ نصب اسم ليت. "الليل": بدل من "هذا" منصوب بالفتحة. "شهر": خبر"ليت" مرفوع بالضمّة. "لا": حرف نفي. "نرى": فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله: نحن. "فيه": جار ومجرور متعلّقان بـ "نرى". "عريبًا": مفعول به منصوب بالفتحة. "ليس": فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره، هو يعود على "عريب". "إياي": ضمير نصب منفصل في محل نصب خبر"ليس". "واياك": الواو: حرف عطف، "إياك": معطوف على "إياي". "ولا": الواو: حرف استئناف، "لا": نافية. "نخشى": فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وفاعله: نحن. "رقيبا": مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة "ليت هذا الليل شهر": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "لا نرى": في محلّ رفع صفة لـ"شهر". وجملة "ليس إياي": في محل رفع خبر ثانٍ لـ"ليت". وجملة "لا نخشى رقيبا": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ليس إياي وإياك" حيث عطف المُضمَر على المضمَر.

فصل

والضمير الذي يجيء في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال:٣٢] و﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧] و ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [الكهف:٣٩] بالنصب، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران:١٨٠] يسمى (فصلا) عند البصريين، و(عمادا) عند الكوفيين، ويكون لتأكيد الخبر المعرفة، أو اسم التفضيل.

فصل

وإذا أردت أن توقع الفعل من الشيء على نفسه فينبغي أن تجيء بـ (النفس) فتضعه موضع الضمير إذا لم يكن الفعل من باب (علمت) تقول: ضربت نفسك، وضربت نفسي، ولا (ضربتك) و (ضربتني).

أما في باب (علمت) فيجوز: علمتك خارجا، وعلمتني بريئا من ذلك، ويقول العائد للمريض: كيف تجدك؟ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق:٦-٧] المعنى: أن رأى بدنه مستغنيا، وهذا من خصائص أفعال القلوب.

(المفرد والجملة)

قال رحمه الله: (باب المفرد والجملة: اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمي (كلمة)، وإذا ائتلف منها اثنان فأفاد نحو: خرج زيد، يسمى كلاما ويسمى جملة، والائتلاف يكون بين الفعل والاسم كما ذكرنا، وبين الاسمين كقولك: زيد منطلق، وبين الحرف والاسم في النداء نحو: يا زيد).

الـشـرح: الكلمة الواحدة لا تفيد فلو قلت: زيد، ولا تضم إليه فعلا أو اسما آخر لم تحصل له فائدة، والمراد بالفائدة ها هنا ما يستفيده المخاطب من المتكلم من معنى مضمون الجملة.

وأما معاني الكلم المفردة فهي معلومة لكليهما؛ لأن العلم بها من شرط صحة المخاطبة، ولا يتصور أن يخاطب الرجل صاحبه من غير أن يعرف معاني المفردات، وإذا عرفت مراد النحويين بالفائدة، فمن ظن أنه يؤدي إلى إبطال الوضع بالإفراد إذا لم تكن مفيدة، فلقلة علمه بمرادهم.

(تراكيب الكلم)

اعلم أن التركيب الممكن بين الكلم على ستة أضرب: الاسم مع الاسم وهو مفيد نحو: زيد منطلق، والفعل مع الفعل وهو غير مفيد، والحرف مع الحرف وهو أيضا غير مفيد، والحرف مع الاسم وهو مفيد في النداء خاصة نحو: يا زيد، والسبب في إفادة هذا التركيب أنه في معنى: أنادي زيدا، فلما قام هذا الحرف مقام الفعل حصلت الفائدة بينهما، ويجوز أن تحصل الفائدة بذكر كلمة واحدة لأجل دلالتها على معنى الجملة يجوز أن يقول لك إنسان: من عندك؟ فتقول له: زيد، فقد حصلت الفائدة بذكر (زيد) وحده، لأن الحال تدل على أن المعنى: عندي زيد، وكذلك لو قال: هل خرج زيد؟ فقال المجيب: لا، فقد حصلت الفائدة بذكر حرف واحد؛ لأن المعنى: لم يخرج زيد، فعلى هذا مجرى الكلام.

قال رحمه الله: (والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع:

أحدها: خبر المبتدأ تقول: زيد خرج أبوه، فتكون الجملة التي هي: (خرج أبوه) في موضع رفع لوقوعها موقع (خارج).

والثاني: خبر (كان) وأخواتها كقولك: كان زيد أبوه منطلق، ف (أبوه منطلق) في موضع نصب لكونه خبر (كان).

والثالث: خبر (إن) وأخواتها كقولك: إن زيدا أخوه منطلق.

والرابع: في المفعول الثاني من باب ظننت كقولك: ظننت زيدا أبوه خارج.

والخامس: في صفة النكرة نحو: مررت برجل خرج أبوه، فالجملة في موضع جر لكونها صفة مجرورة.

والسادس: الحال كقولك: جاءني زيد تقاد الجنائب بين يديه، ويجب أن يكون فيها ذكر لما قبلها كقولك: زيد خرج غلامه، فالهاء ذكر (زيد)، ولو قلت: زيد قام عمرو لم يجز، وكذا الباقي، فهذا آخر ما أوردناه من الجمل في عوامل الإعراب).

الـشـرح: إنما يكون للجملة محل من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، ومحله من الإعراب ذلك المفرد إن كان رفعا فرفع، وإن كان نصبا فنصب، وإن كان جرا فجر، فالجملة التي تقع موقع المفرد هي ما ذكرها في المتن، والتي لا تقع موقع المفرد الجملة الابتدائية والاعتراضية، والصلة لموصول فلا محل لها من الإعراب، مثال الأولى كقولك ابتداء: زيد منطلق، ومثال الثانية نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[البقرة:٢٤]، وقوله: (لن تفعلوا) جملة اعترضت بين الشرط والجزاء، وقد يكون الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴿٢٨﴾﴾[المعارج:٢٨] وقد يكون بين القسم وجوابه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[الواقعة:٧٦].

وقد يكون بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾[الواقعة:٧٦] لأنه اعتراض في اعتراض.

وقد يكون بين الحكاية والمحكي نحو قوله تعالى - وقوله الحق -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾ [الأعراف:٢٠٤].

ومثال الثالثة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[النمل:٤٠]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[إبراهيم:١٣]، ﴿لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾[البقرة:١٤٣].

فهذه الجمل لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد؛ لأن المفرد لا يصح وقوعه في هذه المواضع.

والجمل على أربعة أضرب: فعلية نحو: خرج زيد، واسمية نحو: زيد خارج، وشرطية نحو: إن تعطني أشكرك، وظرفية نحو: زيد عندك، أو زيد في الدار، فإن وقع منها شيء في هذه المواضع الستة فاحكم لمحله من الإعراب.

وقد تقع الجملة في غير هذه المواضع ويكون لها محل من الإعراب وذلك إذا كانت تحكى نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:٧٨-٧٩].

فقوله: (سلام على نوح في العالمين) في محل النصب؛ لأنه مفعول (تركنا) كأنه قال: وتركنا عليه في الآخرين هذا القول، قال الشاعر[1]: [الوافر]

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

قوله: (الناس ينتجعون غيثا): جملة وقعت في محل النصب؛ لأنها مفعول (سمعت).

---

(١) **هو لذي الرمة** في المقتضب (٤/ ١٠)، والكامل (ص ٢٥٩)، والجمل للزجاجي (ص ٣١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٠٣) ط العراق، وشرح شواهد الكشاف (ص ٩٨)، والحلل في شرح أبيات الجمل (ص ٣٨٧)، والخزانة (٤/ ١٧)، والتذييل (٢/ ٩٧٨، ٩٨٣، ١٠٨٧)، والتصريح (٢/ ٢٨٢)، وشرح الأشموني (٤/ ٩٣)، واللسان (صدح، نجع) وديوانه (ص ٤٤٢).

والشاهد قوله: (سمعت الناس ينتجعون غيثا) حيث تعلقت «سمع» بالمسموع فلم تتعد إلا إليه وهذا لا يتم إلا إذا كان «الناس» مرفوعا، وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن البيت يروى بالنصب أيضا في قوله (الناس) فقال: وقد روي النصب في البيت جماعة ثقاة. اه.

وقد روي البيت برواية النصب الفارقي في الإفصاح (ص ٣٣٠)، والرضي في شرحه على الكافية (٢/ ٣٨٧).

وإذا وقعت بعد (أن) فتقع في موضع الرفع بالفاعلية أو الابتداء، وفي محل النصب بالمفعولية، وفي محل الجر بحرف الجر أو بالإضافة نحو قولك: بلغني أن زيدا منطلق، فالجملة مع (أن) في موضع الرفع بالفاعلية، وقولك: حق أن زيدا منطلق، في محل الرفع بالابتداء والتقدير: الانطلاق حق.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الحج:٦] في محل الجر بحرف الجر، وقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾[البقرة:٢٥٤] في محل الجر بالإضافة، وقوله: سمعت أن زيدا ذاهب، في موضع النصب بالمفعولية.

فصل

وإذا وقعت الجملة خبرًا للمبتدأ أو خبرًا لكان وأخواتها، وإن وأخواتها، ومفعولا ثانيا في باب (علمت)، فالحكم في وقوعها في هذه المواضع واحد، وذلك أن أصل الكلام الجملة الابتدائية أو الفعلية ثم يعتقب على الجملة الابتدائية هذه العوامل فتخرجها عن حالها التي كانت عليها قبل دخولها في حق الإعراب، ولا تتغير عن حقيقتها في حق التركيب، فلما كان يجوز في خبر المبتدأ أن يكون جملة جاز في خبر (كان) و (إن) وأفعال القلوب أن تكون جملة أيضا؛ لأن هذه الجملة هي التي كانت خبرا للمبتدأ، فلما كان وقوعها جائزا ثم جاز وقوعه ها هنا، وإنما جاز أن يكون خبر المبتدأ جملة؛ لأن الفائدة حصلت بها كما حصلت بالمفرد، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أبوه خارج، فقد أخبرت عن (زيد) بأنه هو الذي خرج أبوه فتميز عمن لم يخرج أبوه، كما إذا قلت: زيد خارج، فتميز عمن ليس بخارج، فاستوى الإخبار عنه بالجملة والمفرد كما بينا.

وأما وصف النكرة بالجملة فيد ل على أن معنى الجملة نكرة، وكذلك الحال؛ لأن من لوازم الحال أن يكون نكرة، فلو كان معناها معنى المعرفة لصح أن توصف المعرفة بها من غير واسطة (الذي).

فصل

اعلم أن الحال إذا كانت جملة فيها (واو) الحال فلا يكون هيئة لذي الحال؛ لأن الحال إذا كانت له فإنها تصلح جوابا لـ (كيف) كما بينا في موضعه، ولا يصح ذلك في هذه الجملة، ألا ترى أنك لو قلت: خرج زيد، ولو قيل: كيف خرج؟ استحال أن تقول جوابًا له: الشمس طالعة، وإذا عرفت ذلك فينبغي أن تقسم الحال قسمين: أحدهما لبيان الهيئة، والآخر لبيان الوقت.

فصل

وأما الذكر العائد من الجملة إلى المبتدأ، أو إلى اسم (كان) أو إلى اسم (إن)، أو إلى اسم الموصوف، أو إلى المفعول الأول، أو إلى ذي الحال، فلازم لكي تصير الجملة بما يحصل فيها من الضمير أو ما يجري مجراه عبارة عما يعود إليه العائد ولترتبط عليه، فلو لم يكن الضمير في قولك: زيد خرج غلامه، لم تكن الجملة خبرا عن (زيد)، وكذلك الحكم في البواقي.

فإن قيل: ما تعني بالجاري مجرى الضمير؟

قيل: أعني به ما يسد مسده وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾[الكهف:٣٠] كأنه قال: إنا لا نضيع أجرهم إلا إنه وصفهم في خلال ذلك بحسن العمل، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾[يوسف:٩٠]، وضع الظاهر موضع الضمير فسد مسده، كما سد اسم الإشارة مسد الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾[الشورى:٤٣] لوقوعه موقع الضمير على تقدير: إن صبره ومغفرته لمن عزم الأمور.

وأما في الجملة إذا وقعت حالاً فيجب أن يسد (واو) الحال مسد الضمير في نحو قولك: خرجت والشمس طالعة؛ لأن (الواو) لوصل ما بعدها بما قبلها.

تم بحمد الله وعونه وحسن تأييده.

والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.